

**محضر الجلسة رقم 247**

**التاريخ:** الثلاثاء 14 ربيع الأول 1441هـ (12 نوفمبر 2019م).

**الرئاسة:** المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس.

**التوقيت:** ثلاث ساعات وعشر دقائق، إبتداء من الساعة الثالثة والدقيقة العشرين بعد الزوال.

**جدول الأعمال:** جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة حول موضوعين اثنين:

- السياسة العامة للحكومة لتنفيذ مساهمة القطاع البنكي والمالي في التنمية والتشغيل الذاتي ودعم المقاولات الصغرى والصغيرة جدا؛
- السياسة الحكومية المرتبطة بالمسنين والأشخاص في وضعية إعاقة.

**المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:**

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

زميلاتي، زملائي المستشارات والمستشارين المحترمين،

أيها الحضور الكريم،

عملا بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، والمادتين

241 و242 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه

الجلسة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل

السيد رئيس الحكومة حول موضوعين اثنين:

- يتعلق أولها بالسياسة العامة للحكومة لتنفيذ مساهمة القطاع البنكي والمالي في التنمية والتشغيل الذاتي ودعم المقاولات الصغرى والصغيرة جدا؛
- والمحور الثاني يتعلق بالسياسة الحكومية المرتبطة بالمسنين والأشخاص في وضعية إعاقة.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة المدرجة في جدول الأعمال، أعطي

الكلمة للسيد الأمين لاطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة لكم السيد الأمين المحترم.

**المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:**

شكرا لكم السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على مولانا الإمام.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة،

السيد وزير الدولة المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

بالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يومه الثلاثاء 12

نوفمبر 2019، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 28 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 23 سؤالا؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 11 جوابا.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد الأمين.

قبل أن نشرع في معالجة الأسئلة المرتبطة بالمحورين، أود باسمكم جميعا

أن نرحب بأشقائنا أعضاء وفد مجلس النواب الليبي الذي يحضر معنا في

هذه الجلسة.

شكرا.

إذن نشرع الآن على بركة الله في معالجة أسئلة المحور الأول، حول

موضوع السياسة العامة للحكومة لتنفيذ مساهمة القطاع البنكي والمالي في

التنمية والتشغيل الذاتي ودعم المقاولات الصغرى والصغيرة جدا.

وقد توصلنا ضمن إطار هذا المحور ب 10 أسئلة، أفتح باب

المدخلات بأول كلمة لأحد أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة.

**المستشار السيد الحبيب بن الطالب:**

شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين.

نسألكم السيد رئيس الحكومة المحترم، حول السياسة العامة لدعم

المقاولات الوطنية ولتنفيذ مساهمة القطاع البنكي والمالي في التنمية والتشغيل

الذاتي؟

وشكرا.

**السيد الرئيس:**

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعدالية.

**المستشار السيد رحال المكاوي:**

السيد الرئيس، نفس السؤال.

**السيد الرئيس:**

شكرا.

الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد عبد الصمد مريمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد رئيس الحكومة، نسائلكم عن الإجراءات التي تنوون القيام بها من أجل مساهمة أكثر فعالية للقطاع البنكي في تمويل المقاولات ودعم الاقتصاد الوطني؟

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الحركي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد رئيس الحكومة، تلعب الأبنك والمؤسسات المالية أدوارا محممة في تحريك الدورة الاقتصادية وعجلة التنمية، إلا أن الإطار الاجتماعي لهذه الوظائف غير ملموسة.

على هذا الأساس نسائلكم السيد رئيس الحكومة المحترم حول ما يلي:

أولا، ما هو تقييمكم للأداء الاقتصادي والتنموي للنظام البنكي؟

ثانيا، ما هي التدابير التي تتخذونها لتفعيل دور الأبنك في مجالات التشغيل وإنعاش المقاولات؟

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة نسائلكم ما هي مقاربتكم لتفعيل سياستكم الحكومية حول مساهمة القطاع البنكي والمالي في التنمية والتشغيل الذاقي ودعم المقاولات الصغرى والصغيرة جدا؟

شكرا .

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

زملائي، زميلاتي.

فريقنا يطرح نفس السؤال المتعلق بالقطاع البنكي.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

المستشار السيد عبد الإله حفطي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زملائي المحترمين،

في البداية أتوجه بالشكر لرئيس ومكتب مجلس المستشارين، على انتقاء موضوع هذه الجلسة، نظرا لراهنيتها والذي يحظى باهتمام خاص في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، لعدة أسباب:

أولها، تأتي مناقشة هاذ الموضوع تجاوبا مع خطاب صاحب الجلالة، بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية لأكتوبر 2019، حيث حث جلالتة مؤسسات التمويل والقطاع البنكي على المزيد من الالتزام والانخراط الإيجابي في دينامية التنمية التي تعيشها بلادنا، وهي إشارة واضحة لانطلاق مرحلة جديدة، قوامها التركيز على الشباب عمادا للمستقبل ومفتاحا لتنمية مستدامة في توجيه ملكي مدروس في توقيتته ومضامينه لتنمية مستدامة وإحداث فقرة نوعية وقطعا مع التعقيدات المسطرية.

ثانيا، إنجاح بلورة النموذج التنموي الجديد رهين بمدى انخراط المقاول، ولاسيما الصغرى والصغيرة جدا والناشئة (startup) باعتبارها المحرك الرئيس لخلق الثروة ومناصب الشغل، بما يوطد الرابط الاجتماعي.

ثالثا، في الوقت الذي نفتخر فيه بما حققته الحكومة من تقدم ملموس في التصنيف السنوي للبنك الدولي لسنة 2020، بإحراز المغرب الرتبة 53 عالميا، حيث تقدم ب 41 نقطة مقارنة مع سنة 2013. نقدم تهنينا للسيد رئيس الحكومة وللحكومة ككل على هذا الإنجاز الرائع والذي نفتخر به، السيد الرئيس.

نسجل كذلك بالمقابل تقهقره في مؤشر، في نفس المؤشر دبال (Doing Business)، سهولة الحصول على التمويل إذ تراجع ترتيبه من

الأخيرة، أظهرت نتائج الدراسات أن القيمة الإجمالية للقروض بين المقاولات تجاوزت 400 مليار درهم.

كما تجدر الإشارة كذلك إلى أنه على الرغم من تطور الرأسمال للاستثمار (Capital Investissement) ورأس المال المخاطرة (Capital Risque) والمستثمرون الملائكة (Business Angels) شبه منعدمين، ونأمل كذلك في مشروع القانون الموضوع بين أيدينا (Crowdfunding) أنه يحل لنا هاذ الإشكالية.

إذن سؤال السيد الرئيس،

سؤال هو نسائلكم السيد الرئيس الحكومة أين وصلت المشاورات بين الحكومة وبنك المغرب والمجموعة المهنية للأبنك المغربية لتنزيل مضامين الخطاب الملكي؟ وشكرا.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

**المستشارة السيدة امال العمري:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

لا شك أن القطاع البنكي الذي استطاع أن يراكم تجربة ورصيدا مهمين سواء على المستوى المهني، بتطوير بنياته واستيعاب التقنيات التكنولوجية الجديدة، أو على مستوى دينامية حضوره في الدورة الإنتاجية، يبقى قطب الرحي في الاقتصاد الوطني.

وإذ لا يمكن إنكار مساهمة قطاع البنوك والمصاريف المغربية في تمويل الاقتصاد الوطني ومواجهة المقاولات المصدرة وخلق أبطال وطنيين، ما مكنته من مواجهة المنافسة والصمود أمام الأزمة المالية الأخيرة، بل والتوسع على الصعيد الإفريقي، إلا أن هذا القطاع وعلى الرغم من الجهود المبذولة في اتجاه تمويل المقاولات المتوسطة والصغيرة، حيث تصل مساهمته إلى 17% وهي نسبة تفوق معدلات دول المحيط، أضحى مطالبا بمضاعفة الجهود بالنظر لوضعية الاقتصاد الوطني، الذي لم يستطع الرفع من مستوى النمو.

وقد حذر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في تقريره الأخير من فتور الاقتصاد المغربي خلال السبع سنوات الأخيرة وفشل النموذج التنموي، الذي عجز عن إنتاج الثروة والقيمة الاقتصادية المضافة وتوزيعها على مختلف شرائح المجتمع بشكل يضمن العدالة الاجتماعية والإنصاف.

السيد رئيس الحكومة،

لقد أكد الخطاب الملكي على ضرورة إعادة النظر في ممارسات وطموحات البنوك المغربية، مؤكدا على إلزامية انخراطهم الإيجابي اتجاه المقاولات المتوسطة والصغيرة، بما فيها التي تنشط في القطاع غير المهيكل

الرتبة 101 سنة 2017 إلى 105 سنة 2018، و 112 سنة 2019، ثم المرتبة 119 في التقرير الأخير لسنة 2020 أي تراجع ب 18 نقطة خلال الأربع سنوات الأخيرة، هذا التقرير ديال البنك العالمي (Doing Business).

السيد رئيس الحكومة المحترم،

كما لا يخفى عليكم تشكل المقاولات الصغرى والمتوسطة 95% من النسيج الاقتصادي الوطني، منها 70 ألف وحدة مسجلة، تخلق 50% من مناصب الشغل بالمغرب وتساهم في 20% فيما يخص القيمة المضافة وب 30% في الصادرات وب 40% في الإنتاج الصناعي، دون احتساب المقاولات الصغرى جدا التي تشكل ثلاث أضعاف عدد المقاولات الصغرى والمتوسطة، تقريبا 210 ديال الآلاف وحدة.

هذا في وقت كشفت فيه دراسات مختصة أن 8053 شركة أعلنت إفلاسها خلال 12 شهر الماضية، هذا (le rapport Euler Hermes) مع تسجيل إفلاس قرابة 5574 مقاولا جديدة في الفترة ما بين يناير وشتبر الماضي بارتفاع بنسبة تقريبا حوالي 10% سنويا منذ ثلاث سنوات، كإينة تقريبا 10% ديال نفوق المقاولات، كمعدل سنوي خلال الثلاث سنوات الأخيرة بسبب صعوبة ولوجها للتمويل.

ينضاف لذلك القصور في القدرات التديرية التي يميز أداؤها دون إغفال تأثير طول آجال الأداءات، ما يزيد من مخن المقاولا رغم الجهود التي قتمت بها السيد رئيس الحكومة، فيما يخص هاذ المجال.

نحن لا ننكر بل نثمن حزمة أدوات وبرامج التمويل التي وفرتها الحكومات المتعاقبة لصالح المقاولات الصغرى والمتوسطة، منها على سبيل المثال لا الحصر: "امتياز، مساندة، انطلاق، مقاولاتي، تطوير" إلى آخرة، والتي واكبت المقاولا الوطنية ومكنتها من لعب دور فعال في التنمية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي والمساهمة في نجاح الإستراتيجيات القطاعية وخلق فرص الشغل المنتج على مستوى مختلف جهات المملكة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لا أحد يجادل في الدور الذي يلعبه القطاع البنكي الوطني وما يتميز به من مناعة وقوة ودينامية ومهنية، رغم هذا التطور في القطاع البنكي مطالب بالانفتاح أكثر على أصحاب المقاولات الذاتية والشركات الصغرى والمتوسطة والصغرى جدا والناشئة (startup)، إذ أن أهم عائق أمام استفادة هذه الأخيرة من قروض هو حجم الضمانات المفروضة عليها، والتي تفوق بكثير المعدل العالمي ومعدل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إذ تتجاوز قيمتها مرتين أو أكثر قيمة القرض الممنوح، تقرير 2017 للبنك العالمي.

فعلى سبيل المثال، فرغم وجود آليات لضمان قروض هذه المقاولات من خلال صندوق الضمان المركزي، الذي يوفر ضمانة بنسبة 70% من مبلغ القروض، إلا أنها تبقى غير كافية في نظر البنوك، وهو ما يفسر ظاهرة القروض بين المقاولات التي شهدت ارتفاعا ملفتا خلال الخمس سنوات

خلال مرحلة إنشاء مقاولتهم ومراحل نموها، تداركا للهفوات التي أدت ببرامج سابقة كالمقاولين الشباب ومقاولتي إلى الإفلاس.

فكيف لم تكلف الحكومة نفسها عناء التقييم والتقويم للبرامج السابقة، واستمرت في اجترارها؟ ولماذا لم تتدخل لوقف نزيف الافلاسات التي عصفت بمشاريع الشباب، وأدت بهم إلى ردهات المحاكم، 1533 متابعة قضائية من أصل 1862 ملف؟

فالحكومة لا يمكن أن تتنصل من مسؤوليتها بوضع الاستشارات وإيجاد الآليات، بل عليها تسطير البرمجة المصبوطة والتنفيذ الدقيق والتتبع المستمر والتقييم على المستوى الوطني أو الجهوي أو المحلي.

انطلاقا من ضرورة وضع آليات أخرى لتمويل أصحاب المشاريع الفردية الناشئة من قبل بنوك الاستثمار أو التمويلات البديلة، نسجل افتتاح الحكومة على التمويلات التعاونية (Crowdfunding) التي أظهرت نجاعتها في عديد من الدول الأوروبية كإنجلترا وفرنسا وغيرها كالشيلي.

وفي هذا الصدد نؤكد على ضرورة الإسراع باعتماد الإطار المرجعي لهذه التمويلات والتعريف بها وتبسيط مساطرها وخلق لجن مشتركة بين الحكومة وبنك المغرب والقطاع البنكي للعب الدور الاستشاري والارشاداني بتبعتها.

من أجل بلوغ الأهداف المسطرة على القطاع البنكي توسيع تغطيته لكل المناطق، حيث أن تغطية لا تتعدى 56%، عليه الرهان على جودة التكوين المستمر لمواكبة المستجدات، عليه كذلك وفي النهاية أن يجعل من العنصر البشري محور إستراتيجيته التي لن يتأني بلوغ أهدافها دون الارتقاء به.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيدة الرئيسة.

الكلمة الآن للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

**المستشارة السيدة عائشة ايتعلا:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين.

السيد رئيس الحكومة المحترم، إن الرسائل التي بعث بها جلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطابه السامي عند افتتاح السنة التشريعية الحالية واضحة ولا تدع مجالاً للتشكيك في مراميها ومعانيها وتشخيصها لواقع وتحديات ورهانات التنمية ببلادنا، حيث أكد جلالتنا أن جهود الدولة وحدها لا تكفي في هذا المجال، وهو ما يقتضي انخراط القطاع الخاص في عملية التنمية، وأخص بالذكر القطاع البنكي والمالي الذي نعتبره حجر الزاوية

وأصحاب المشاريع من فئات الشباب ودعم الأنشطة المنتجة والمدررة للشغل والدخل.

وإذا كان خلق المقاولات وكذا إلحاق تلك التي تشتغل في القطاع غير المهيكل بالقطاع المنظم، تحديا كبيرا بالنسبة لبلادنا، وإذا أقررنا بكون الإشكالية مركبة وتستوجب اعتماد مقاربة مندمجة والتقائية السياسات العمومية الاستثمارية والجبائية والاجتماعية بما فيها الحماية الاجتماعية، إلا أن التمويل باعتباره شريان الاقتصاد يبقى الرافعة الأهم.

فرغم الإصلاحات الإيجابية التي عرفها النظام البنكي في اتجاه تحسين تمويل الاستثمار وإزاحة أهم العراقيل أمام تمويل النشاط المقاولاتي، تخفيض سعر الفائدة يبقى ولوج المقاولات الصغيرة للتمويل أمرا عسيرا سواء عند نشأتها أو نموها في ظل ضعف قدراتها الذاتية وهشاشة بنيتها جراء العديد من الإكراهات المرتبطة بضعف نظم حكامه هاته الفئة من المقاولات، وإمكانياتها البشرية والتقنية وقدراتها المالية، وبالتالي الائتمانية، علما أن التمويل البنكي يتم على أساس الملاءة المالية والضمانات العينية والشخصية لتغطية مخاطر الالتزام بالتسديد، وذلك في ظل الإكراهات القانونية الوطنية والدولية الناجمة عن (Bâlle III).

لقد أصبح لزاما على الحكومة تحديد الأولويات الإستراتيجية للقطاع على المدى المتوسط والبعيد ورفع من البطء المسجل في النهوض بمناخ الأعمال وتحقيق التوازنات الاجتماعية.

كما أصبح لزاما على البنوك تحمل مسؤوليتها المجتمعية اتجاه الفئات الهشة من مكونات النسيج الاقتصادي، خاصة عبر تسهيل الولوج إلى التمويل في وجه المقاولات المتوسطة والصغيرة جدا، والتوجه أكثر نحو منح الشباب المقاول قروض الإنتاج بدل منحهم قروض الاستهلاك التي تثقل كاهلهم والحضور الفاعل والقوي ضمن البرامج الإرادية للتشغيل في ظل عجز الدولة عن حل آفة بطالة الشباب، خاصة من ذوي الشهادات والتي تتعدى في بلادنا 25%.

السيد رئيس الحكومة،

تفعيلا لتوصيات الخطاب الملكي نسجل بإيجاب التفاعل السريع للحكومة والمؤسسات المالية بإحداث صندوق دعم تمويل المبادرة المقاولاتية الذي ترصد له 6 ملايين درهم على مدى 3 سنوات في إطار شراكة بين الدولة وبنك المغرب والمجموعة المهنية للأنباك، يخصص لدعم المقاولين الشباب والمقاولات الصغيرة والمتوسطة، خاصة المصدرة نحو إفريقيا وتمكين العاملين بالقطاع غير المنظم من الاندماج المهني والاقتصادي.

السيد رئيس الحكومة،

إن الدعم والمواكبة يجب أن لا يقتصر على جانب التمويل من طرف الأنباك كونهم مسؤوليه مشتركة بين كل المؤسسات المتدخلة لإنجاح المشاريع من أنباك وسلطات محلية ومراكز جهوية للاستثمار في حلها الجديدة، بهدف تمكين الشباب حاملي المشاريع الاستثمارية وتنمية قدراتهم التقنية ومصاحبتهم

للمقاولات الكبرى لتعزيز دورها التنموي، خاصة من خلال تبسيط وتسهيل عملية الولوج للقروض والافتتاح أكثر على أصحاب المقاولات الذاتية وتمويل الشركات الصغرى والمتوسطة.

حضرات السيدات والسادة،

لا تخفى بالتالي الأهمية الإستراتيجية للقطاع البنكي والقطاع المالي، فهو يعد عصب الاقتصاد والحياة الاقتصادية ودوره حيوي في تعبئة الادخار وفي تمويل الاقتصاد وفي تشجيع الاستثمار وفي دعم تنافسية المقاولات، وبالتالي دوره أيضا استراتيجي وأساسي في تعزيز نسبة النمو الاقتصادي الذي يعد المدخل الأساس لإنتاج الثروة وتوفير فرص الشغل.

وقد بذلت بلادنا في السنوات الأخيرة جهودا كبيرة في مجال إصلاح القطاع المالي والبنكي بمكوناته الثلاثة: سوق الرساميل، القطاع البنكي، وقطاع التأمينات، بما مكن من تأطير هذا القطاع بترسانة وحزمة من القوانين ومن التشريعات عصرية وبأدوات مالية، تتماشى مع أفضل الممارسات وأفضل المعايير الدولية في هذا المجال.

ووعيا منها بأهمية هذا القطاع الحيوي، فقد أولته الحكومة العناية اللازمة وأوليناها اهتماما خاصا ضمن برنامجنا، الذي التزمنا فيه، برنامج الحكومة، الذي التزمت فيه الحكومة بما يلي:

- تنزيل إصلاح القطاع البنكي، الذي نص على إحداث تمويلات بديلة في إطار المالية التشاركية بهدف تعبئة المزيد من المدخرات ووضع آليات تمويل جديدة؛
- تنوع وتحديث الأدوات المالية وتطوير مؤسسات سوق الرساميل؛
- دعم الرؤية الجهوية للقطب المالي؛
- تعزيز الإدماج المالي عبر وضع إستراتيجية وطنية للإدماج المالي أو للشمول المالي بالتشاور مع مختلف الفاعلين سواء في القطاع الخاص أو في القطاع العام.

وتشمل هذه الإستراتيجية على وجه الخصوص دعم وتنوع آليات الولوج للتمويل من طرف المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، وكذا المقاولات الناشئة والمقاولات المبتكرة.

وانطلاقا من التوجيهات الملكية السامية، وفي إطار تنزيل مضامين البرنامج الحكومي، حرصت الحكومة على تعزيز وتحسين الولوج للخدمات المالية والبنكية وتوسيع بنية المنتجات المالية المتاحة، سواء على الصعيد البنكي أو على صعيد سوق الرساميل ومواصلة تطوير قطاع التمويل الصغيرة والأصغر، بهدف تمكين الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين بمختلف فئاتهم من الولوج لهذه الخدمات، وذلك اعتبارا لدورها المحوري في تعزيز مبادرات التشغيل الذاتي والمساهمة في إدماج القطاع غير المهيكل في إطار الاقتصاد المنظم.

في كل عمل تنموي.

لذا نسائلكم السيد رئيس الحكومة عن السياسات والإجراءات والمخططات الحكومية لجعل القطاع الخاص عموما، والقطاع المالي والبنكي على الخصوص مساهما في بناء النموذج التنموي الجديد لبلادنا؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا.

آخر كلمة في هذا المحور للمستشار المحترم السيد عبد اللطيف أعمو.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

نريد أن نسمع منكم تصورات إصلاح القطاع البنكي على إثر الخطاب الملكي الأخير بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية الحالية؟

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الحكومة هذه جملة من الأسئلة المتعلقة بالمحور الأول من زوايا مختلفة، تفضل السيد الرئيس.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم.

السيدات والسادة الوزراء والمستشارين المحترمين.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أشكركم في البداية على التفضل بطرح الأسئلة التي طرحتموها في هذا الموضوع الهام المرتبط بالسياسة العامة للحكومة لتفعيل مساهمة القطاع البنكي والمالي في التنمية والتشغيل الناتي ودعم المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا.

مرحبا.

هذا الموضوع يدعونا إلى استحضار التوجيهات الملكية السامية لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الحالية، إذ أكد جلالته على ضرورة انخراط القطاع البنكي والقطاع المالي في الجهود التنموية التي تقوم بها بلادنا حاليا، من هنا حث جلالته القطاع البنكي الوطني بالحرف على المزيد من الالتزام والانخراط الإيجابي في دينامية التنمية التي تعيشها بلادنا، لاسيما تمويل الاستثمار ودعم الأنشطة المنتجة والمدررة للشغل والدخل، ودعا جلالته الأبنك إضافة إلى الدعم والتمويل الذي توفره

البورصة، هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة، كما تعزز بإحداث الوديع المركزي والتوسيع التدريجي لسلط هيئة سوق الرساميل، ولاسيما من حيث المراقبة والتحرري من خلال إصدار قانون كرس استقلالية هذه الهيئة الوطنية لسوق الرساميل، استقلالية هذه الهيئة، ونص على تحول مجلس القيم المنقولة إلى الهيئة المغربية لسوق الرساميل منذ سنة 2013، كهيئة مراقبة لتنظيم هذا القطاع الذي تنوعت أدواته والآليات الموجودة فيه.

على مستوى الأدوات المالية، تم توسيعها لتشمل الأسهم، سندات الاقتراض وتلك التي توفرها هيئة التوظيف الجماعي للقيم المنقولة، صناديق التوظيف الجماعي للتسديد وهيئات توظيف الأموال بالمجازفة، وحددت لتداولها أسواق متنوعة منها: سوق سندات الاقتراض وسوق الأسهم.

وقد مكن هذا التطور التدريجي والتنوع المستمر للقطاع البنكي ولسوق الرساميل من تعبئة مصادر تمويل تستفيد منها بالأساس المقاولات، مما اختلفت نوعيتها وأنشطتها لتغطية برامجها الاستثمارية، وهذا يتضح من خلال المؤشرات، لأن هذه المؤشرات هي اللي غادي تبين لنا واش كنتطورو في القطاع التمويلي والبنكي ولا ما كنتطوروش.

ارتفاع حجم القروض البنكية دون احتساب قروض الاستهلاك، احنا كندأرو دبا غير على قروض الاستثمار فقط، أي تلك المخصصة لتغطية الحاجيات التمويلية ديال المقاولات، من قروض الخزينة والاستثمار والعقار، تطورت هذه وارتفعت من 651 مليار درهم سنة 2011، إلى 769 مليار درهم سنة 2016، إلى 816 مليار درهم سنة 2018 أي بارتفاع بنسبة 3% سنويا، و25% على مدى هذه السنوات الثمانية، على مدى 8 سنين 25% باش ارتفعت الحجم ديال القروض، مما يعني أن هناك إقبال أولا، وأن هناك تطور للتمويل الاستثمائي بطبيعة الحال، مثلت هذه القروض أكثر من ضعفي حجم التكوين الإجمالي للرأسال الثابت خلال سنة 2016-2018 وبالتحديد 2.5 و2.6 على التوالي.

ثانيا، القروض المقدمة للشركات الخاصة غير المالية بلغت 343 مليار درهم سنة 2018، مسجلة وتيرة ارتفاع ب1.57% خلال الفترة 2016-2018 مقابل تراجع بنسبة 0.3% خلال الفترة 2011 إلى 2016، وهذا ارتفاع مهم.

على مستوى سوق الرساميل، استفادت المقاولات من منتوجات التمويل البديل، التي يوفرها لدعم مبادرات الإستثمار الخاص وتوسيع قاعدة الإنتاج الوطني، ويتجلى ذلك من خلال تطور التوظيفات السائلة دون احتساب سندات الخزينة بطبيعة الحال التي تضاعف أكثر من 3.5 مرات من 2011 إلى 2018.

الآن ما هي سياسة الحكومة في مجال تفعيل مساهمة القطاع البنكي والمالي في التنمية والتشغيل الذاتي ودعم المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا والمتوسطة؟

يمكن هاذ السياسة ديال الحكومة أن نجعلها في المستويات التالية:

كما عملت الحكومة بالموازاة مع ذلك، على تنفيذ جملة من الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار، الحمد لله عندنا شهادات، والسيد المستشار ديال (CGEM) أشكره لأنه هنا الحكومة على الفقرة المهمة، هي فقرة مهمة التي حققتها في مجال مؤشر مناخ الأعمال بشهادة دولية على مدى هذه السنوات، فقرة كل سنة، الحمد لله، تزيديو والآن وصلنا 53 عالميا لنصل إلى الخمسين الأوائل عالميا في مجال مناخ الأعمال، إن شاء الله، سنة 2021 وهذا الهدف قريب جدا بإذن الله.

وإذن هناك اهتمام الحكومة بهذه الأمور وأيضا بدعم تيسير ولوج المقاولات الصغيرة ولاسيما الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة للتمويلات التي تلزمها.

وجوابا على الأسئلة الهامة التي طرحتموها السادة المستشارين، أريد أن أشير بعد إعطاء نظرة عامة حول القطاع البنكي أو المالي ودوره في تمويل الاقتصاد وتمويل الأنشطة الاقتصادية خلال السنوات القليلة الماضية، أريد أن أشير بعد ذلك إلى سياسة الحكومة في مجال تفعيل مساهمة القطاع البنكي والمالي في التنمية والتشغيل الذاتي ودعم المقاولات، خصوصا الصغيرة والصغيرة جدا والمتوسطة، ثم بعد ذلك أذكر بعض التدابير المتخذة من طرف الحكومة لدعم المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا بشكل عام.

عرفت بنية النظام البنكي الوطني تطور مهم في السنوات الأخيرة، حيث لم تكن تتشكل هذه البنية سنة 2006 إلا من 58 مؤسسة، سواء مؤسسة ائتمان أو هيئات معتبرة في حكم مؤسسة الائتمان أو بنكية، موزعة ما بين البنوك وشركات التمويل والبنوك الحرة، ليرتفع عددها، جينا من 2006 كانوا 58، ليرتفع عددها اليوم إلى 90 وتنتفتح على أصناف أخرى كجمعيات القروض الصغرى ومؤسسات الأداء المختصة (les sociétés paiements) حاليا هناك سبعة إلى ثمانية من مؤسسات الأداء، وقد تعززت مكانتها بإحداث خمس بنوك تشاركية إضافة إلى ثلاث مؤسسات للأداء، الأمر الذي يوضح الاهتمام المستمر للحكومة بتوسيع وتنوع مجال المنتوجات التمويلية بانسجام مع حاجيات مختلف المتدخلين والفاعلين الاقتصاديين والشباب والمقاولات.

كما عرفت هذه المؤسسات انتشارا متزايدا في مجموع التراب الوطني، حيث انتقل عدد الوكالات البنكية من 4787 سنة 2010 إلى 6503 سنة 2018، الأمر الذي ترتب عنه انخفاض عدد الساكنة بالنسبة لكل وكالة بنكية من 7 آلاف مواطن لكل وكالة بنكية سنة 2010 إلى 5600 مواطن لكل وكالة بنكية سنة 2018.

بالموازاة مع ذلك عرفت سوق الرساميل تطور ملموس على مستوى الحكامة وعلى مستوى الأدوات المالية التي توفرها هذه السوق للمستثمرين. على مستوى الحكامة، تم إرساء سوق الرساميل على أربعة أعمدة، تتشكل من مجلس القيم المنقولة، الشركة المسيرة لبورصة القيم، شركات

ثالثا، تعزيز أدوات تدبير المخاطر للفئات الهشة عبر تطوير إطار وأدوات لتسهيل ولوج الشركات الصغيرة جدا والأفراد للتمويل. رابعا، تهيئ الشروط اللازمة للمزيد من استخدام المنتجات المالية، بالرفع من التثقيف المالي، وكذا الزيادة من رقمنة الأداء لترسيخ الإدماج المالي في سلوك الأسر، عندك رقمنة الأداء، ندخلو عن طريق الأترنيت، وهذا الحمد لله الشباب اليوم راه دخلو له، الشباب الجديد لأنه يتقن استعمال الاترنيت والأدوات ديال الرقمنة، فلذلك إدماج الشباب عن طريق الرقمنة هو أسهل طريق، ولذلك الحمد لله كين هناك عناية بهذا المجال، وأعطيت بعض الأمثلة وهناك أمثلة أخرى التثقيف المالي، يعني رفع المستوى ديال الوعي ديال المستفيدين كي يستطيعوا أن يلجوا إلى هذا الخدمات المالية.

وتهدف هذه الإستراتيجية من خلال هذه الأدوات إلى تقليص الفوارق التي لا تزال قائمة على مستوى الولوج للخدمات المالية والاستفادة منها، بهدف جعل الشمول المالي رافعة حقيقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الإدماج الاقتصادي الاجتماعي، وذلك عبر إدماج عدد أكبر من المواطنين والمواطنات والمقاولات الصغيرة جدا والشباب والنساء والسكانة القروية في المنظومة المالية المهيكلية، وهذه الإجراءات خاصها تتطور وهي بدأت وغادي تتطور تدريجيا إن شاء الله إلى أن تصل إلى أقصى بقعة.

ثالثا، وضع إطار مرجعي لآليات وتدابير الدعم التي تضعها الدولة رهن إشارة المقاولات المبتدئة والصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، وعيا من الدولة بضرورة تجميع وتنسيق مختلف السياسات، لأن إذا جينا نعددو آليات التدخل في هذا المجال راه كثيرة.

دبا كين هناك واحد التوجه لإيجاد إطار شامل لتطوير المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة وولوجها إلى التمويلات من خلال هذا الإطار الشامل (Small Business Act) إطار شامل لتمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، يتوخى توفير رؤية مندمجة لتجاوز العراقيل التي لا تزال تعيق التطور لهذا النوع من المقاولات ودعمه بإطار ملائم لحكمتها.

وفي هذا الإطار سيتم العمل خلال أشهر هذه غير مدة باش بدينا الدراسة في هذا المجال، وزارة الاقتصاد والمالية خصوصا اللي خدامين عليه، وسيتم إطلاق خلال الأشهر القادمة المنصة الوطنية لدعم المقاولات، تشكل شبك وحيد يوفر ويشرح لحاملي المشاريع للمقاولين وخصوصا الصغيرة والصغيرة جدا والمتوسطة مختلف المعلومات، مختلف المساطر المتعلقة بسياسات وآليات الدعم الموجه لصالحه، لأن الآن باش يمشي الواحد، إما يحصل على تمويل، يحصل على مواكبة، يحصل على دعم، هناك عدد من المتدخلين. دبا هذه المنصة غادي تجمع هذاك الشئ كامل في منصة إلكترونية واحدة، منها يمكن أن يلج الطالب ديال التدخل أن يلج إلى هذا الدعم ديال المقاولات، إما عن طريق ماليا وإما عن طريق المواكبة، هذا المحور

المستوى الأول، تحسين منظومة التمويل والرفع من مستوى حكمة هاذ منظومة التمويل وهاذي عندنا فيها عدد من النقط أهمها ما يلي:

أولا، إصلاح منظومة الضمان، لأن هذا واحد الإصلاح مهم جدا، أتتا تتعرفو بأن الضمان مهم جدا لدعم المقاولات الصغيرة جدا بالخصوص، والصغيرة والمتوسطة أيضا والمقاولين الذاتيين من أجل الولوج إلى التمويل. بمعنى أن هناك من يدعم ويضمن هؤلاء المستثمرين (المقاولات الصغرى والصغيرة جدا، والمتوسطة والمقاولين الذاتيين) لدى الأبنك، ومن هنا تم ترشيد عرض الضمان من خلال هيكلية وتقليص عدد منتوجات الضمان، تجميعهم لصالح الفئات المستهدفة وهي المقاولات الناشئة والمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة.

ومكن هذا الإصلاح من وضع آلية ضمان خاص بالتمويل الأصغر لفائدة الأنشطة المدرة للدخل، وكذا مشروع لإنشاء نظام لتسهيل الولوج إلى آلية التمويل التشاركي لصالح المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة والصغيرة جدا، بمعنى أنه فاش جات الأبنك التشاركية درنا معها حتى هي الضمان التشاركي والتأمين التشاركي، باش يواكب هاذ النوع ديال التمويلات أيضا التي الحمد لله دخلت الاقتصاد الوطني في هذه المرحلة الأخيرة.

ثانيا، إرساء الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي أو الإدماج المالي (l'inclusion financière) كين اللي تترجمها الإدماج المالي، كين اللي تترجمها الشمول المالي، وهذا يهدف إلى تجاوز المعوقات أمام هذه الفئات، الإدماج المالي يعني إدماج عدد من المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا وعدد من الفئات ذات الدخل المحدود إدماجها في التمويل المالي، كيفاش غادي نديرو لها، أدوات خاصة، تسهيلات خاصة، ضمانات خاصة، هذا هو المهم ديال هاذ الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي، النساء، الشباب، المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا، وذلك بمبادرة مشتركة بين وزارة المالية وإصلاح الإدارة وبنك المغرب وفق مقارنة تشاركية تهدف إلى تنسيق الإجراءات، تحديد الأولويات والأدوار والمسؤوليات لمختلف المتدخلين، هذه الإستراتيجية تركز على المحاور التالية:

أولا، تسريع، تطوير نماذج بديلة للتمويل، مثل مثلا الأداء بالهاتف المحمول، وتعميق دور مؤسسات التمويل الأصغر وكذا التمويل الشمولي، إما الأداء بالهاتف المحمول أو الشبايبك المتحركة (les guiches mobiles) الآن عدد من الأبنك ولات تدبير (les guiches mobiles) سيارة فيها كل ما يلزم (relie à l'internet)، إلى آخره باش تمشي للمناطق التي لا يوجد فيها وهذا جواب على السؤال ديال الأخت الكريمة ربما اللي أسمو تمشي للمناطق البعيدة التي ليست فيها وكالات بنكية إذن الشبايبك المتحركة، هذا أولا، ثانيا، بدأ العمل بها.

ثانيا، تشجيع النماذج الكلاسيكية لزيادة الشمول المالي عبر تهيئ ظروف لتسريع الإدماج المالي من قبل الأبنك من خلال تمويل الأنشطة الصغيرة.

الأول.

المحور الثاني تعزيز وتنوع الآليات الموجهة لدعم مساهمة القطاع البنكي في تمويل التشغيل الذاتي والمقاولات الصغيرة والصغيرة جدا والمتوسطة.

هذا فيه عدد من الآليات، أذكر منها بالخصوص:

أولا، إحداث آليات التمويل التعاوني، وهذا قانون موجود في البرلمان، وهذا التعاوني أو التشاركي، هذه الآلية ديال التمويل والتي ستؤدي إلى تعزيز الشمول المالي ببلدنا بالنسبة لهذه الفئات التي لا تلج اليوم ولا تستطيع أن تلج إلى التمويل هو آلية جديدة لتمويل المشاريع من خلال جمع أموال مباشرة من الجمهور من طرف شركات متخصصة ومرخصة بذلك، للتمويل التعاوني ومنها تمويل مقاولات الشباب أو الشركات الصغرى والصغرى جدا والمتوسطة، وهذا القانون أو هاذ الآلية ديال التمويل انتظرها الكثير من الشباب لأن أنا راسلوني كثيرا، فلما صادقنا عليه في مجلس الحكومة الحمد لله كثير منهم عبروا عن ارتياحهم، لأنهم تسمعوا به في الدول المتقدمة وغير موجود عندنا وهو هذا غادي يكون دبا.

تشتغل هذه الوسيلة عبر منصة إلكترونية للتمويل التعاوني تمكن من إنشاء علاقة مباشرة وشفافة بين حاملي مشروع وممول، وتشمل هاذ التمويل تشمل 3 ديال الأنواع:

أولا، الاستثمار واحد اللي بغا يستثمر هو مباشرة صاحب الفكرة ومستثمر معه أو القرض بفائدة أو بدون فائدة. ثالثا التبرع، وهاذ الآليات كلها موجودة في الدول المتقدمة الحمد لله عندنا وأظن بأنها ستساهم كثيرا في عملية التمويل.

وتهدف هذه الآلية الجديدة للتمويل إلى تعبئة مصادر تمويل جديدة لفائدة الشركات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة وكذا للشباب حاملي المشاريع المبتكرة والمشاركة الفعالة لمغاربة العالم في تمويل مشاريع التنمية ببلادنا من خلال آلية تمويل ذات مصداقية وأمنة وشفافة وبسيطة وتحرير الإمكانيات الإبداعية والثقافية للشباب.

ثانيا، تعزيز دور صندوق الضمان المركزي في تيسير ولوج المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة إلى التمويل. هاذ صندوق الضمان المركزي هو واحد الصندوق اللي عندو دور محوري في ضمان قروض المقاولات، والتي عادة الأبنك لا تقبل إقراض تلك المقاولات لأن ما عندهاش ضمانات.

فلذلك صندوق الضمان المركزي كيتدخل هو ويضمن ويتقاسم المخاطر مع القطاع المالي من أجل تسهيل الولوج لمختلف أنواع التمويل، يتدخل هذا الصندوق من خلال تشكيلة متنوعة من الآليات، التي تهدف إلى تغطية الاحتياجات التمويلية إما لهاذ النوع ديال المقاولات أو الشباب المقبل على إنشاء مقال ذاتي من خلال عدد من التمويلات، من بينها:

أ- الضمان، ويمكن أن أقول بأن هاذ الصندوق المركزي للضمان يضع رهن إشارة هذه المقاولات ما يسمى بالضمان (express) الضمان السريع الذي يمكن من تيسير الولوج لهذا النوع من المقاولات الصغيرة والصغيرة

جدا والمتوسطة والناشئة للتمويل عبر ضمان 70% من قروض الاستثمار أو الاستغلال وقروض الإيجار التي لا يتعدى مبلغها مليون درهم، وتصل نسبة ضمان هذا المنتوج إلى 80% في القروض الممنوحة للمقاولات الصغيرة جدا والمملوك أغلب رأسالها للنساء.

كما يمكن هذا المنتوج من تغطية 70% من مبالغ قروض الشرف الممنوحة من طرف النسيج الجمعي لفائدة حاملي مشاريع إنشاء مقاولات صغيرة جدا.

وفي إطار مواكبة التحولات التي يشهدها قطاع السلفات الصغرى بعد الرفع من سقف القروض من 50 ألف درهم إلى 150 ألف درهم وفق قانون داز هنا عندكم قانون المالية ديال 2019، قام صندوق الضمان المركزي ابتداء من هذه السنة الجارية 2019 بتوسيع مجال تدخل آلية الضمان (Damane Express) لتشمل التمويلات الممنوحة من طرف جمعيات القروض الصغرى أيضا، إذن حتى هاذيك القروض الصغرى عندما تعطي المقاولات الصغرى والمتوسطة هاذ القروض حتى هي تتدخل لضانها، هذه الآلية الأولى ديال الصندوق المركزي للضمان، الصندوق المركزي للضمان تتعرفو (CCG) هذا صندوق قديم الحمد لله عندو دور كبير ومهم في هاذ المجال.

ب- التمويل المشترك، هذا عن طريق تمويل حاجيات المقاولات بطريقة مشتركة بين المؤسسة الممولة وصندوق الضمان المركزي، وذلك بسعر فائدة تفضيلي بالنسبة لحصة الصندوق، مما يمكن من تخفيض كلفة التمويل على هذه المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، وبالتالي تحسين القدرة التنافسية لها.

ولتسهيل ولوج المقاولات الصغيرة جدا للتمويل بشروط مميزة، تم خلال سنة 2019 إنشاء خط تمويل مخصص للمقاولات الصغيرة جدا المنظمة والمستفيدة من خدمات جمعيات القروض الصغرى، ويضع هذا الخط رهن إشارة هذه الفئة من المقاولات حصة 20% من مبلغ القروض الصغرى بسعر فائدة تفضيلية يصل إلى 2%. مما يمكن من خفض تكلفة التمويل لهذه الفئة من المقاولات.

الآلية الثالثة: تمويل وتعزيز الأموال الذاتية، ذلك أن هناك صندوق يسمى صندوق الاستثمار المبتكر (Fonds Innov Invest) هاذ صندوق الاستثمار المبتكر يسمح بتمويل المراحل الأولى لإحداث المقاولات والمشاريع المبتكرة، حيث تواجه هذه الأخيرة الصعوبات للحصول على التمويل.

وتجدر الإشارة إلى أن إستراتيجية هذا الصندوق التي خصصت له موارد مالية أولية تبلغ 500 مليون درهم منذ سنتين، تتمحور حول الركائز التالية:

- تطوير أدوات تمويل جديدة لمواكبة المراحل الأولى للابتكار؛



لتنمية هذه المقاولات خلال الفترة 2013-2017 مكن من تمويل بواسطة النظام البنكي نحو 3000 مقولة، بما يناهز 3 مليار و200 مليون درهم، كما بلغت الالتزامات الإجمالية لفائدة هذه المقاولات من خلال أنشطة التمويل وإعادة التمويل، 10 مليار مع نهاية 2017.

بالموازاة اعتمدت المؤسسة اليوم برنامج طموح جديد للفترة 2018-2022 بهدف تحقيق 20 مليار درهم كبلغ إجمالي للتمويل لفائدة هذه المقاولات، فهي تمول آلاف المقاولات كل ثلاث سنوات، يعني تقريبا أقل قليلا من 1000 مقولة في السنة ديال التمويل.

رابعا، دعم مساهمة قطاع السلفات الصغيرة في الولوج للتمويل. كما نعرفون عندنا قطاع السلفات الصغيرة منظم بقانون وفيها جمعيات خاصة ديال السلفات الصغيرة، وهي محممة في المنظومة المالية الوطنية، برهنت على كونها من الوسائل الناجعة لمحاربة الفقر ولإدماج الأشخاص الضعفاء من الناحية الاقتصادية، تعزيز الإدماج المالي وتحسين وولوج المقاولات الصغيرة جدا إلى التمويل.

وأتم نعرفون بأنه في قانون المالية السنة الماضية ومن بعد عدل القانون ديال السلفات الصغيرة لرفع السقف ديال الاستفادة من هذه السلفات من 50000 درهم إلى 150000 درهم وذلك بطبيعة الحال في شروط معينة، ذلك أنه في حدود 50000 درهم بالنسبة لتمويل إنشاء وتطوير نشاط إنتاج أو خدمات خاصة بالأشخاص ضمان إدماجهم الاقتصادي، في حدود 100000 درهم من أجل اقتناء أو بناء أو ترميم السكن الخاص بهم واكتتاب عقود التأمين وكذا تزويد المساكن بالكهرباء والماء الصالح للشرب في حدود 150000 درهم من أجل إنشاء وتطوير نشاط إنتاج أو خدمات قصد ضمان اندماجهم الاقتصادي، وهذا المستوى الثالث لصالح المقاول النائي أو المقاولات الصغيرة جدا، سواء المهنية أو التجارية أو حتى الفلاحية، وحتى التعاونيات الفلاحية أيضا يمكن أن تستفيد منها.

وقد جاء هذا الرفع من سقف السلفات الصغيرة بناء على نتائج الدراسة التي أظهرت أن نسبة 31% من المقاولات الصغيرة جدا البالغ عددها نحو 21000 وحدة لا تلجأ إلى جمعيات السلفات الصغيرة ترغب في الحصول على سلف بقيمة تزيد عن 50000، بمعنى كثير بزاف ما كيمشوش يسألو جمعيات السلفات الصغيرة رغم أنها ترغب في ذلك لا تذهب لأن السقف ديالها كان محدود ولذلك قمنا بالرفع.

وبخصوص حصيلة قطاع السلفات الصغرى في مجال تمويل المبادرات الخاصة للمقاولين الصغار، فقد وصل المبلغ الإجمالي للقروض التي منحتها جمعيات القروض الصغرى إلى 6.8 مليار درهم سنة 2018 عوض 6.4 مليار درهم سنة 2016 و4.6 مليار سنة 2012 و4 فاصلة سنة 2011 أي بزيادة من 2011 ل 2018 ديال 70% على مدى 9 سنوات، وهذا زيادة محممة جدا في التمويل.

خامسا، تعزيز الإطار القانوني للضمانات المتقولة، أتم نعرفون بأن من

- توسيع نطاق المستثمرين النشيطين في مجال تمويل المراحل الأولى؛

- تحفيز اهتمام المستثمرين الخواص لتمويل المقاولات الناشئة أو المبتدئة وتطوير فاعلين جدد؛

- تكييف عرض آليات الدعم العمومي الموجه لهذه الفئة.

وقد تمكن هذا الصندوق من تمويل أزيد من 300 مشروع ومقولة، عبر الآليات السالفة الذكر منذ الانطلاق الفعلي لتدخلات صندوق الاستثمار المبتكر في أواسط سنة 2017، يعني سنتين تقريبا.

وتجدر الإشارة إلى أن نشاط صندوق الضمان المركزي لفائدة المقاولات المتوسطة والصغيرة والصغيرة جدا، عرف نموا مضطرد خلال السنوات الأخيرة، إذ مكن من ضمان أكثر من 40.000 قرض استثمار أو استغلال بغلاف مالي قارب 9.3 مليار درهم، ومبلغ التزام فاق 6 مليار درهم، كما سجل خلال التسعة الأولى خلال السنة الجارية ضمان أكثر من 16.000 قرض بما يناهز 2.5 مليار درهم ومبلغ التزام ناهز 1 فاصلة مليار درهم، أي بزيادة بنسبة 250% في عدد القروض المضمونة وبنسبة 103% فيما يخص مبالغ القرض والالتزام بالمقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية، وهذا تبيين الأهمية ديال هاذ الصندوق المركزي للضمان.

ويمكن أن أقول بأن هاذ صندوق الضمان المركزي نتيجة الجهد الكبير والمهم اللي تيقوم به، لأن 40.000 قرض 40.000 مقولة صغيرة أو صغيرة جدا أو متوسطة أو مقال ذاتي طيلة هذه الفترة التي ضمنها الصندوق المركزي للضمان.

ونتيجة الجهد الذي يقوم به هذا الصندوق، ونتيجة العدد المهم من المقاولات الصغرى والصغرى جدا والمتوسطة والشباب المقبل على إنشاء المقولة التي ضمنها هذا الصندوق بسبب جودة الخدمات اللي قدمها، حصل الصندوق على الجائزة الفضية لأفضل صندوق يعطي خدماته للمقاولات الصغرى والمتوسطة في إفريقيا في 7 أكتوبر 2019، غير أخيرا يلاه تعطت له من قبل (ISF) اللي هي التابعة للبنك الدولي، شركة الاستثمار الدولية التابعة للبنك الدولي وذلك من بين 144 مؤسسة في إفريقيا، وهذا يعطي الجهد الكبير الذي يقوم به هاذ الصندوق ديالنا في هذا المجال.

ولكن قبل ذلك كان قد حاز هذا الصندوق على جوائز أخرى، حاز على جائزة سنة 2017 على جائزة الإدماج أو الشمول المالي في إفريقيا من قبل البنك الإسلامي الإفريقي، وهذا يبين، الحمد لله، أن عندنا آلية ضمان محممة وقام بجهود محممة في مجال التمويل، ولكن تدعم أكثر وطور أكثر هذا شيء مهم.

ثالثا، دور مؤسسة (Finéa) في تيسير الولوج للتمويل، هاذ مؤسسة (Finéa) هي تابعة لصندوق الإيداع والتدبير، وتحظى بأهمية كبيرة في تمويل المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا والمتوسطة، واعتمدت برنامج استراتيجي

أولا، الإطار الجبائي؛

ثانيا دعم التأطير؛

ثالثا دعم الاستثمار أو تحفيزه؛

رابعا تسهيل الولوج إلى التمويل.

وهي كلها تهدف إلى الرفع من قدرات نسيج المقاولات الصغرى والصغيرة جدا والمتوسطة من تحسين تنافسيتها، وبطبيعة الحال هذا الإصلاحات التي دخلنا والتي مرتبطة ببعض المستويات هي التي مكنتنا باش نتقدمو في تصنيف مؤشر ممارسة الأعمال من المرتبة 75 سنة 2016 إلى المرتبة 53 سنة 2020 في أفق تحقيق - كما قلنا - طموح ولوج دائرة الاقتصادات 50 الأوائل في هذا المجال سنة 2021 بإذن الله.

ومن أجل تحفيز الاستثمار ودعم المقاولات ولا سيما الصغيرة والصغيرة جدا والمتوسطة، قامت الحكومة بعدد من الإجراءات، شاركتم في عدد كبير منها، أولا اعتماد القانون المتعلق بتعديل الكتاب الخامس من مدونة التجارة الخاص بصعوبة المقاولات، وإصلاح قانون شركات المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة، وهذه قوانين صادقتم عليها الحمد لله والله يجازيكم بخير.

وبالمناسبة ما خاصناش نضخمو ما يسمى بإفلاس المقاولات، في الحقيقة<sup>1</sup> (OMPIC) المكتب المغربي لحقوق الملكية الصناعية هذا كيعطينا المقاولات التي لم تعد تشتغل، واش انسحبت برضاها ولا أفلست هذا حاجة أخرى، الإفلاس خاص يكون عندنا من قبل القضاء، الإفلاس تصدر فيه أحكام إلخ.

فلذلك ما خاصناش نخلطو بين هاد الجوج مستويات، وإذا جينا للنسبة ديال الشركات التي تموت سنويا عندنا، وفق المعايير الدولية، عادي جدا، لا في فرنسا، لا في إسبانيا، لا في بلجيكا، عادي جدا بالمقارنة مع ماذا؟ مع مجموع الشركات التي عندنا أولا. ثانيا، بالمقارنة مع عدد الشركات التي تنشأ، هاد الشيء بالحساب، عدد الشركات التي تنشأ لأول مرة، لأول مرة سنة 2018 تنشأت عندنا أكثر من 90 ألف شركة، في سنة واحدة، جديدة، وهذا بزيادة كبيرة بالمقارنة مع 2017، ولم تزد بالعكس في 2018 عدد الشركات التي أعلنها (OMPIC) بأنها ماتت أقل من 2017، 2018 أقل من 2017. دبا هاد السنة حتى تنتهي السنة وغنشوفو شحال، إن شاء الله.

اعتماد نظام الضريبة التصاعدية، أتم تعرفون من بين أوائل الإجراءات التي درنا في هاد الحكومة في 2017، هو إقرار الضريبة التصاعدية التي هي لصالح المقاولات الصغرى والمتوسطة، وهي من بين الإجراءات المهمة، وأيضا وسعنا نطاق الامتيازات الممنوحة للمصدرين لتشمل المنشآت التي تصنع منتجات موجهة للتصدير، بمعنى الشركة التي تصدر حتى هاد الذي كيعطيها وخا غير مسار واحد، حتى هو كيندار كيعطي امتيازات ديال

بين الوسائل ديال كي تلج المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا والمتوسطة للتمويل خاصها ضمانات ديال الأبنك، احنا جينا هاد الإطار القانوني للضمانات المنقولة، الله يجازيكم بخير صادقتمو عليه فهذا عمل مشترك بيننا وبين البرلمان، بطبيعة الحال.

وهذا يمكن هؤلاء المقاولين أو هؤلاء المقاولات من الحصول على قروضها من الأبنك بضمانات منقولة: السيارة، حساب بنكي، إلخ، المهم عدد من الضمانات المنقولة، وصدر هذا القانون وفق المعايير الدولية، أحدث المعايير الدولية وهو مهم جدا، وبطبيعة الحال هذا ما يكيفيش القانون، احنا درنا القانون، دبا نحن الآن بصدد وضع السجل الوطني للضمانات المنقولة الذي يقتضيه القانون، السجل الوطني للضمانات المنقولة، وهذا السجل غادي يمكن إن شاء الله من ضبط عملية هذه الضمانات المنقولة، والجهات المختصة تشتغل لإحداث هذا السجل وتشغيله وتفعيله في الشهر المقبل إن شاء الله.

وأريد أن أقول للسيد المستشار المحترم بأن هادك المؤشر الفرعي ديال الوصول إلى التمويل ينتظر هذا لتتحسن فيه، صادقتمو على القانون ولكن ما بغاوش يحسبو لنا القانون بوحده خاص القانون خاصو يخرج في السجل، وخاص السجل يشتغل ويدخلو له الناس ويبقى كنعط فيه الضمانات المنقولة كيحسبو به فاعل عاد كيتحسب لنا، ملي يتحسب لنا غادي نقفزو واحد القفزة كبيرة فيما يخص هادك المؤشر ديال الضمانات المنقولة إن شاء الله.

سادسا، إحداث صندوق دعم تمويل مبادرات مقاولاتية، وذلك أنه بعد الخطاب الملكي السامي الأخير بادرنا فوراً في الأسبوع الموالي إلى تفعيل تعليمات وتوجيهات جلالة الملك من خلال عقد واحد اللقاء مشترك بين وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة والأبنك وبنك المغرب، وتم الاتفاق على إحداث صندوق دعم تمويل المبادرة المقاولاتية، والذي أتم مدعوون إلى المصادقة عليه في هاد مشروع قانون المالية ديال 2020، وسترصد له 6 ملايين درهم على مدى 3 سنوات، نصفها من الدولة، ونصفها من القطاع البنكي المجموعة المهنية للأبنك، وبالتالي فغادي يتخصص هذا لدعم الحريجين الشباب وتمكينهم من الحصول على قروض بنكية لتمويل مشاريعهم، وكذا دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة العاملة في مجال التصدير، وخصوصا نحو إفريقيا والساح بتحقيق إدماج وتكامل اقتصادي أفضل للمشاريع المدرة للدخل للقطاع غير المهيكل وكذا المقاولات الناشئة المبتكرة والمقاولين الذاتيين.

إن هذا غادي يمكن حتى القطاع غير المهيكل حتى هو إن شاء الله باش يكون الدعم ديالو والمواكبة ديالو ليدخل في القطاع المهيكل. إذن وأخيرا يمكن نقول بأن هناك عدد من التدابير الأخرى في محور ثالث نتجه لدعم المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا والمتوسطة، وهمت هذه المستويات التي درنا فيها عدد من الإجراءات التحفيزية.

<sup>1</sup> Office Marocain de la Propriété Industrielle et Commerciale.

شريك .. وهاذ في الغالب ك تكون شركات صغرى ومتوسطة، بالخصوص متوسطة.

إطلاق عملية إرجاع متأخرات الضريبة على القيمة المضافة، ياك السيد المستشار، 40 مليار، 34 مليار منها خرجت فعلا، في خطوة جريئة غير مسبوقة لصالح المقاولات والمؤسسات العمومية وإلغاء الذعائر والغرامات وواجبات التحصيل بالنسبة للضرائب في قانون المالية 2018.

مواكبة البنوك التشاركية وتطوير أنشطة الفاعلين بهذا القطاع، حيث شرعت ثمانية أبناءك تشاركية في تقديم خدماتها، منح إعفاء من الضريبة عن القيمة المضافة لعملية الاستئثار لمدة 36 شهر للمنشآت القائمة التي تقوم بإنشاء مشاريع جديدة حسب شروط محددة.

إقرار وإعفاء ضريبي لمدة 5 سنوات للمقاولات الصناعية حديثة النشأة، عندها خمس سنين الأولى بإعفاء ضريبي.

ومن أجل تأهيل الاقتصاد الوطني على المدايين المتوسط والبعيد وإعداده للتحويلات الاقتصادية العالمية، تعمل الحكومة على وضع رؤية لتطوير القطاعات الجديدة وذات قيمة مضافة عالية كالاقتصاد الرقمي والاقتصاد الأخضر والذكاء الاصطناعي والصناعات المتطورة، وقد تم تكليف وكالة التنمية الرقمية المحدث مؤخر للإطلاع بإعداد الاقتصاد الوطني لولوج بعض من هذه القطاعات الواعدة.

كما حرصت الحكومة على تلميع الشركاء الاقتصاديين والافتتاح على أسواق جديدة والتوجه نحو التعاون الاقتصادي جنوب- جنوب لاسيما بفتح أسواق استثمارية في إفريقيا، والحمد لله هاذ السنة، تضاعف الرأسمال الوطني الخارج الذي ذهب للاستثمار وخصوصا في إفريقيا، دليل على أنه هذا مهم جدا، لأن كثير من المقاولات ديالنا وخصوصا المتوسطة يمكن أن تتطور أكثر إذا استثمرت في بيئات أخرى، مع الحفاظ على استثمارها الوطني، لأن غادي يعطيها واحد القيمة مضافة كذلك.

إذن ختاماً، لابد أن أؤكد بأن الحكومة واعية بهاذ الأهمية ديال تطوير آليات التمويل وخصوصا للمقاولات الصغرى والصغيرة جدا والمتوسطة والتشغيل الذاتي، ونتيجة هاذ الوعي، فإننا نضاعف الجهد باش نزيدو إجراءات تلو الإجراءات ونوسع الآليات الموجودة، وبطبيعة الحال أنا مفتوح للاستماع لملاحظات وإخوان أعضاء الحكومة الموجودين، الملاحظات التي يبيدها السادة المستشارين المحترمين، لنطور هذه الآليات حالا ومستقبلا إن شاء الله.

شكرا جزيلاً.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد رئيس الحكومة.

ننتقل الآن إلى التعقيبات، والكلمة لأول متدخل عن فريق الأصالة

والمعاصرة.

**المستشار السيد الحبيب بن الطالب:**

شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

تحية للجميع،

السيد رئيس الحكومة،

استمعنا بإمعان لردكم في الموضوع، فعلا هناك إجراءات، فعلا هناك تدابير، جوج منها حقق الأهداف المسطرة، وبخصوص الجزء الآخر، فإن الحكومة مطالبة بلورة إستراتيجية كاملة للرفع من القدرات المالية والإنتاجية والتنافسية للمقاولات المتوسطة، الصغرى والصغيرة جدا.

الإستراتيجية ترقى لمستوى الطموح الملكي، واللي عبر عليه جلالتة من خلال الخطاب السامي لافتتاح الدورة البرلمانية السنة الماضية، وكذا خطاب عيد العرش الأخير وكذا خطاب افتتاح هذه الدورة البرلمانية، إستراتيجية ترقى كذلك لمستوى استحضار الأدوار القصى للنسيج المقاولاتي في الدينامية الاقتصادية والاجتماعية والتنموية لبلادنا. السيد رئيس الحكومة،

بكل موضوعية، الحكومات المتعاقبة تعاملت مع هذا الموضوع بطريقة أفتية ومن خلال إجراءات وتدابير متفرقة هنا وهناك، ولكنكم اليوم وفي ظل الصعوبات اللي تتعرف المقاولات الوطنية على العموم، فإنكم مطالبون أكثر مما مضى باستكمال مسيرة الإصلاح عبر استخلاص الدروس والعبر وتصحيح وتقييم تدخلات الحكومة وكل شركائها في القطاعين البنكي والمالي، وفي أفق بلورة إستراتيجية متكاملة مندمجة مهيكلية، تتماشى مع حاجيات المحيط الوطني والدولي، تستحضر المتغيرات والمستجدات ومبنية على الانسجام والتكامل والالتقائية مع إستراتيجيات، بل مع جيل جديد من المخططات القطاعية الكبرى، والتي ستشكل - لا محالة - عماد نموذج تنموي جديد لبلادنا.

ونحن في فريقنا نؤكد أن أسس هاذ الإستراتيجية لابد أن تقدم أجوبة كفيلة بمعالجة الإشكاليات التالية:

أولا، تسهيل وتبسيط ولوج المقاولات، وأقصد هنا بالمقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا، للتمويل مع التخفيف من حجم الضمان، حتى لا تعطي المؤسسة البنكية الانطباع أنها فقط تهتم بالربح السريع والمضمون، والتموقع في زاوية الاحتراز والتقليل من المخاطر، مع تفعيل، كما جاء في الكلام ديالكم السيد رئيس الحكومة، تفعيل دور صناديق الضمان وجعلها أكثر ولوجا للمقاولات وأكثر تفهها لواقعها.

أشرت السيد رئيس الحكومة المحترم، فإن إشكالات التمويل من أهم

المناخية، تتعلق بكلفة الإنتاج تتكلف بصعوبة التسويق وضعف تنافسية الإنتاج الوطني، وهنا نستحضر وإياكم السيد رئيس الحكومة، الرؤية الملكية بخصوص القطاع الفلاحي، حيث أكد جلالته على ابتناق وتقوية طبقة فلاحية وسطى على إنصاف صغار الفلاحين، على أن القطاع الفلاحي يمكن أن يشكل خزاناً أكثر دينامية للتشغيل وتحسين ظروف العيش والاستقرار بالعالم القروي وإلى تعزيز المكاسب المحققة في القطاع الفلاحي.

ونعود لتسائل وإياكم السيد رئيس الحكومة، أين نحن من الطموح الملكي؟ والمقاولة الصغيرة الفلاحية إلى بغات تباع في السوق الداخلي خاصها تخلص الرسم ديال 7% باش تدخل لسوق الجملة دون خدمات، زيادة على الضريبة على القيمة المضافة ب 20% وإلى بغات تمشي للسوق الخارجي عبر التجميع ما تستفدش من التحفيزات الضريبية المخصصة للفلاحين الكبار اللي كيقومو بالتصدير المباشر.

أين نحن، السيد رئيس الحكومة، من هاذ الطموح؟ وتقريباً 17% من الناتج الداخلي الخام ديال بلادنا كيمولو مؤسسة بنكية وحيدة "القرض الفلاحي" البنك الوحيد الذي يقوم بتمويل المشاريع التي تخص عالية الإنتاج، تقريباً 17% من الناتج الخام، مؤسسة بنكية وحيدة.

أين نحن من الطموح الملكي وأسواقنا الدولية اليوم كنعرف اشتداد المنافسة، واشتداد المنافسة بفضل دول صاعدة، المقاولة ديالها كتمتعها دولها بامتيازات وتحفيزات مباشرة وتحفيزات جبائية، وكتمتع بإمكانيات مائية متوفرة، إمكانيات طاقة منخفضة، إمكانيات على مستوى صرف العملة، كمصر وتركيا، والأسواق وسوقنا الدولي وأسواقنا التقليدية الدولية اللي بذلو المهنيين جهود كبيرة للملائمة والتجاوب مع مقتضيات واتفاقيات التبادل الحر، اليوم بسبب المنافسة وضعف تنافسية الإنتاج الوطني وبضعف التحفيزات الموجهة للتصدير، فإنها تعاني المقاولة الفلاحية.

وكيفيكم السيد رئيس الحكومة، أن المقاولة الفلاحية اليوم فقدت جزء كبير بسبب اشتداد المنافسة الخارجية والتغيرات المناخية فقدت جزء كبير من رقم معاملاتها، بل فقدت أرصدها العاملة، ما عندها (rendement)، أضف إلى ذلك الظروف والركود الاقتصادي، وعندها مؤسسة واحدة اللي كتمولها وكتفهم طبيعة هاذ القطاع.

ما بغيتش نطول في هاذ الموضوع، وكتمنوني الموضوع ديالو. غادي ندوزو للنقطة الأخرى، فيما يتعلق بالمقاول الذاتي، فنحن نشاطركم الرأي، لا بد من خلق دليل للمقاول الذاتي، لا يتوفر فقط على المعطيات الجبائية بل كذلك باقي المعطيات باش ما نضحوش في المشاكل اللي سقت طاحت فيها الحكومة مع البرامج السابقة، كتوفر على معلومات تخص التجارة وتخص الجانب القانوني وتخص باقي النقط، بالإضافة للمقاولة الصغيرة والصغيرة جداً، العمل على تشجيعها للعمل في إطار تكتلات مهنية وفيدراليات أو جمعيات لتشكل قوة اقتراحية وقوة تفاوضية وتوحد الرأي للدفع على مصالح المنتسبين إليها.

أسباب التأخر ببلادنا على مستوى مؤشر مناخ الأعمال، الذي أشرتم له ضمن الأسباب هو الصعوبات ديال التمويل (Doing Business).

ثانياً، تخفيض نسب الفائدة البنكية جد مرتفعة، السيد رئيس الحكومة، وغير مشجعة على الاستثمار بل ومكلفة للمقاولة، الدول المنافسة تهضرو على واحد ما بين 1 و 2%، اليوم تتحدث ما بين 5 و 10% زائد الضريبة على القيمة المضافة 10% وغادي نرجعو لهاذ الضريبة على القيمة المضافة، وهذا يترتب عليه أن التكاليف المالية للمقاولة تمتص بالكامل الفائض الخام للاستغلال واللي هو مؤشر يتحدث نجاعة المقاولة.

ثالثاً، تمكين المقاولة المنشأة حديثاً من الاستفادة من التمويل عبر الإيجار، واللي هو اليوم مختص فقط للمقاولات اللي تشتغل لمدة تزيد عن سنتين وبالتالي حرمان المقاولة الجديدة من الاستفادة من التمويل وتخفيضات وكذلك الاستفادة من تخفيضات جبائية فهاذ النوع من التمويل.

رابعاً، الحد من بطء الإجراءات الإدارية للحصول على الرخص الضرورية للاستثمار واللي هو طويل، السيد رئيس الحكومة، بعد إقرار آجال معقولة والتنصيب عليها قانونياً.

خامساً، معالجة الخلل الحاصل على مستوى التعويضات عن برامج التكوين، خصوصاً وأن المقاولة الصغيرة والمتوسطة تتحمل عبء رسمي شهري يوازي 1.6% من كتلة الأجور.

مراجعة الرسم المهني الذي هو رسم غير محفز للاستثمار، بقدر ما المؤسسة تستثمر بما قدر تؤدي والإعفاء خلال 5 سنين الأولى غير كافي بل يجب حذفه نهائياً كما قامت بذلك دول منافسة.

الضريبة على القيمة المضافة، وهذا السيد رئيس الحكومة إشكال كبير وفيه شقين، مقاولة داخل المجال وهنا غادي نمشيو للمقاولة الصغيرة جدا واللي تتشكل رقم معاملاتها في أغلب الحالات من كتلة الأجور، فهي غير قادرة على 20% من الضريبة على القيمة المضافة، وبالتالي فالرفع ديال هاذ الضريبة من 2006 من 14% إلى 20% خلالها في عجز كبير مع مديرية الضرائب فهاذ الباب، خصوصاً وأنها هي خزان للتشغيل، مثلاً المقاولة ديال الصناع التقليديين أو مقاولات الأشغال العامة واللي هي عادة مقاولة من الباطن يعني هامش الربح ضيق جدا والقطاع في تنافسية كبيرة، وبالتالي فنحن ندعو لإقرار رسم بخصوص هاذ المقاولة ضريبي اجتماعي مع إعفائها من التكاليف الاجتماعية نظراً لدورها الاقتصادي والاجتماعي ونظراً لأنها خزان للتشغيل.

ثانياً، مقاولة خارج المجال وهنا تنجيو للمقاولة الفلاحية الصغيرة والمتوسطة والصغيرة جداً، خصوصاً تلك التي تشتغل على مستوى عالية الإنتاج، وهي السيد رئيس الحكومة غير مؤهلة لاسترجاع الضريبة على القيمة المضافة، لأنها خارج المجال، وبالتالي فنسبة 20% تشكل ثقل وتكاليف إضافية لهاذ المقاولة، تنضاف لتكاليف أخرى تتعلق بالتغيرات

الصفات العمومية وستجد أن المقاولات الصغرى والمتوسطة ليس لها موطن قدم في هذه الصفقات العمومية، وإلى كانت شي أرقام راه لابد من البحث فيها لمعرفة واقع هاذ الرقم هذا.

طبعاً من بين المسببات ديال المشاكل ديال المقاولات هو نسبة النمو، السيد رئيس الحكومة، ما يمكنش بنسبة النمو 3% كعدل خلال السبع سنوات الأخيرة، نشوفو مقاولات صغرى ومتوسطة فواحد المستوى اللي خاصها تكون فيه، لأنه هي أول ضحية ديال هاذ نسبة النمو ديال الانكماش الاقتصادي.

ثالثاً، حتى فاش المقاولات الصغرى كتحقق واحد رقم معاملات، كنصطدم بالمشكل ديال أجل الأداء اللي الحكومة مطالبة أيضاً باش تقوم به فواحد الدور، وخصوصاً أجل الأداء ما بين هاذ المقاولات الصغرى والمقاولات الكبرى، اليوم يمكن نقولو بدون تحفظ بأن المقاولات الصغرى تساهم بشكل كبير وتساهم قصراً في تمويل المقاولات الكبرى.

ورابعاً، مشكل التمويل، السيد رئيس الحكومة، طبعاً أنتما فرحانين بهاذ التقدم اللي حصل على مستوى مناخ الأعمال، وإن كان ما كتمشوش لهادك المؤشر اللي تكلمتو عليه ديال تمويل المقاولات.

وماشي فقط بواحد القانون اللي غادي نديره العام الجاي غادي نوليو ضمن 50 الاقتصاديات العالمية، مازال شي كبير خاصو يتقام باش نلحو هاذ الإشكالية ديال التمويل.

وبالتالي ما هتمتوش به فرحانين بأننا ولينا في الرتبة 60 ولكن نسيبتو بأن في هاذك المؤشر في 2011 كنا في المرتبة 87، الآن احنا في المرتبة 120، حسبو شحال ديال المراتب اللي نزلنا فيها فهاذ المؤشر هذا، طبعاً كايئة عدد ديال الإجراءات، كايئة عدد ديال البرامج ولكن قتلوها بنفسكم السيد رئيس الحكومة، عدد المتدخلين كتار وعدد المستفيدين قلال كين بعض البرامج تستقد منها 100 شركة، 100 مشروع، 130 هنا، 200 هناك، يعني غير كافية باش تعطينا واحد الرؤية وواحد الإستراتيجية اللي كنهم عدد كبير المقاولات، تنتكلمو على الآلاف ديال المقاولات وتنديرو برامج كنهم 100 مشروع، 200 مشروع إلى غير ذلك.

إذن بدون تقييم، بدون مؤشرات على طريقة الاختيار أو الاستفادة ديال هاذ المقاولات إلى غير ذلك.

نمر للنقطة المتعلقة بالنظام المالي أو البنكي في بلادنا، ما تنتكلمش على الرساميل، لأنه لا الطبيعة ديال المقاولات ولا المتطلبات ديال سوق الرساميل تجعل أنها غادي يكون عندها أهمية في القريب العاجل على كل حال، إذن تنبقي هامشية.

بالنسبة للأبنك، هاذي مؤسسات عندها الحماية القانونية وفيها المنافسة شبه منعدمة وهي طبعاً قوية، قتلوها خصصتو النصف ديال التدخل ديالكم باش تبنو لنا كايئة قوة ديال النظام المالي والبنكي في المغرب، مزيان، ذاك الشي علاش محتاجين لهم اليوم باش يوقفو مع المقاولات

السيد رئيس الحكومة،

كذلك فيما يتعلق بالصناعة التقليدية، فلا بد من هاذ المنتجات، تخصيص دعم للترويج إليها خارجياً، حيث كانشوفو في الأسواق في الأروقة يعني الجانب المخصص لهاذ الصناعة والتي هي كانشغل واحد اليد العاملة كبيرة، فالأروقة فيجب الانتباه لهاذ الفئة ودعمها. وشكراً لانتباهكم.

**السيد الرئيس:**

شكراً السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلية.

**المستشار السيد رحال المكاوي:**

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد رئيس الحكومة،

أزيد من 8 ألف مقالة تعلن إفلاسها كل سنة، بما أن عزيز عليكم تأخذو يعني تعطيو معطيات من 2011 إلى اليوم كيحطينا تقريباً واحد أزيد من 50 ألف مقالة اللي أفلست من 2011 إلى اليوم، يعني تقريباً واحد 250 ألف أسرة، وهذا يعني واحد التأثير سلبي، نفسي واقتصادي واجتماعي على واحد عدد مهم من المقاولين ومن الأجراء اللي كيعيشو وضعية صعبة، طبعاً هذا أنتما ما كيخوفكومش وكيجيكم عادي، لأنه تعتبرون إن إلى تخلقت 90 ألف مقالة وماتت 8 ألف مقالة ماشي مشكل، خاصكم السيد رئيس الحكومة يكون عندكم يعني وعي، وهذا إشكال كبير اللي لمسناه من خلال التدخل ديالكم، نتساءل واش الحكومة واعية بالمشكل فعلا اللي كيعيشوه المقاولون الصغار أو المقاولات المتوسطة؟

قبل ما نتكلمو على أهمية الآليات اللي موضوعة لحل المشاكل ديالهم، إذن مقاربة يعني عجيبة في التعامل ديالكم مع الناس أو مع الشركات اللي كتعلن الإفلاس ديالها، طبعاً هل الحكومة مسؤولة على هاذ الوضعية؟ بالنسبة لنا الحكومة مسؤولة.

لأنها أولاً، في اعتقادنا في الفريق الاستقلالي، لا تتوفر على سياسة عامة متعلقة بالمقاولات الصغرى والمتوسطة، وهاذي ملاحظة عملناها لكم لما كنا ناقش البرنامج الحكومي، لم تخصصوا للمقاولات الصغرى والمتوسطة إلا سطرين، يتيمين، يتعلقان بمواكبة 20 ألف مقالة، يعني ما كايئش طموح، وإدماج المقاولات في ذيك 20% ديال الصفقات العمومية.

اليوم، السيد رئيس الحكومة، اطلعو على دفاتر التحملات ديال

ديال الإطار المرجعي للمقاولات الصغرى والمتوسطة، ما بدأت السنة الماضية، بدا في 2012 مع النسخة الأولى ديال الحكومة السابقة، في نسختها الأولى، ولكن مع الأسف، تناسيموه أو نسي أو ما نعرف أشنو وقع لو، اليوم عاد بديتو تتكلمو عليه، والدليل أنه تنسى بأنه ما كاينش في البرنامج الحكومي، عدد ديال البرامج والأشياء تتكلمو عليها السيد رئيس الحكومة، ما كانتش في البرنامج الحكومي، حتى الصندوق اللي أحدثوه من بعد الخطاب ديال جلالة الملك لا يفي بالعرض، مازال ما شرحنوش كيفاش غيكون استعمال ديالو، وعلى كل حال أشنا هي 2 مليار ديال الدرهم اللي وازعة الحكومة أمام الأزمة وأمام الإشكاليات الكبرى اللي تنسى المقاولات الصغرى والمتوسطة؟

إذن هذا مشروع مهم، خاصكم تخرجوه في القريب العاجل خاصة، والسيد رئيس الحكومة، أتما دخلتو في الثلث الأخير ديال الولاية ديالكم وما بغيناهش يكون حتى هو فقط إعلان نوايا كما هو الحال بالنسبة لواحد العدد ديال الإعلانات اللي أعلنتو عليها وبعض الإصلاحات الكبرى اللي تكلمتو عليها بلا ما تعمل. والسلام عليكم ورحمة الله.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية.

**المستشار السيد عبد الصمد مري:**

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد رئيس الحكومة.

دون شك أن الحكومة اتخذت مجموعة من الإجراءات لدعم المقاولات وتقوية تنافسيتها، وهذه إجراءات متواترة في قوانين المالية منذ الولاية السابقة، وهي اليوم دون شك عازمة تبعا للتوجيهات الملكية إلى اتخاذ إجراءات، تروم تعزيز دور القطاع المالي والبنكي في تمويل المقاولات، النسيج المقاولاتي أو خريطة النسيج المقاولاتي اليوم في بلادنا فيها تقريبا 90% أو أزيد من المقاولات المتوسطة والصغيرة والصغيرة جدا، تساهم بأقل من 30% من القيمة المضافة، إلى درنا مقارنة مع دول منظمة التنمية الاقتصادية والتعاون، نجد أنه في المعدل كاين 60% من المقاولات المتوسطة والصغيرة في النسيج المقاولاتي لهذه الدول وتساهم بأكثر من 50%.

وهذا يقودنا إلى معرفة هذه الوضعية، ونؤكد أن التمويل في هذا الإطار يعد أمرا أساسيا إبان إحداث المقاولات أثناء مواكبتها وفي مسارها، وعملية مواكبة وتتبع تحقيق النتائج المتوخاة من هذه العملية، من خلال إحداث آلية أو مرصد وطني لمتابعة وقياس أثر التمويل المالي للمقاولات.

السيد رئيس الحكومة،

الصغرى والمتوسطة ويوقفو مع البلاد باش يدممو الاقتصاد ديالها. اليوم الأبنك تتعامل مع المقاول كزبون فقط، يعني كاين علاقة تجارية صرفة بين البنك والمقاول، ما كايناش شراكة، ما كايناش المواكبة ما كايناش يعني نصيحة أو الإرشادات بالنسبة لهاذ المقاول، ما تتكلمش على اللي تكلمو عليه بعض الزملاء، على النسبة ديال الفائدة اللي مرتفعة، تكلمتو هنا على السلفات الصغرى، واش غنقولو للمقاول الصغرى سير عند السلفات الصغرى باش تاخذ 150 ألف درهم بنسبة فائدة ما عرفتش فين واصله، هاذ الشيء باش حلينا المشكل ديال المقاولات الصغرى والمتوسطة، هذاك هروب ديال الأبنك من تحمل مسؤوليتها اتجاه المقاولات الصغرى والمتوسطة.

الضمانة، رغم كاين هاد صندوق الضمان المركزي ويضمن ولكن راه تمشي للبنكة لايد ما خصك تجيب الضمانة المادية وضمانة شخصية وعقار باش يمكن البنكة تسمع لك وتعطي للمقاول تعطيه القرض، يعني الأبنك اليوم كيف ما قال جلالة الملك خاصو يكون تغيير في العقليات، هل الحكومة تستطيع أن تتكلم بواقعية مع الأبنك وتطلب منها باش تغير هذيك العقلية ديالها اللي ضد التنمية ديال بلادنا وضد قطار التنمية اللي يقوده جلالة الملك.

اليوم جلالة الملك فاش تكلم على المسؤولية الاجتماعية ديال المقاولات البنكية، فلأنه باش نخرجو منها من ذاك التفكير ديال هاك فقط مقاولات تهتم بالربح على حساب أو تعطيه ذيك الرؤية بأن تتخدم فقط بالربح وما تتساعدش المقاول.

الأبنك عندها ما يسمى (les centres d'affaires) المراكز ديال الأعمال، شحال عندهم ديال هاد المراكز في المغرب، تكلمتو على واحد العدد مهم ديال الوكالات البنكية، الغالبية ديالها كاينة في المدن الكبرى، واش شي واحد تبيستمر في مدن متوسطة ومدن صغرى أو في جهات معينة خاصو بيتي يجي عند ذاك مركز الأعمال اللي كاين في الرباط وفي الدار البيضاء باش ياخذ النصيحة من عند البنك على المشروع ديالو، غير ممكن.

واذن بالتالي اليوم مطلوب منكم، السيد رئيس الحكومة، باش تكلمو بكل صراحة مع الأبنك باش تقوم بالدور ديالها، بنك المغرب نزل فهذيك النسبة ديال الاحتياطات الإجبارية اللي على البنوك اللي أعطت واحد السيولة إضافية ديال واحد 11 مليار ديال الدرهم كان خاصها تستعملها يعني للزيادة في القروض، اللي تقصد بالمناسبة السيد رئيس الحكومة، أعطيتو بعض الأرقام وقتلتو تتراد القروض يعني كاين الطلب عليها، القروض اللي تتعطى للمؤسسات الغير المالية في تناقض، بالعكس وكاين بعض الأبنك خلال هاذ نهاية السنة قررت أنها تمنع أنها تعطى كاع القروض للمقاولات، باش نرجع في الأخير نختم باش بديت.

السيد رئيس الحكومة،

فيما يتعلق بالسياسة العامة، عندهم المشروع اللي تكلمتو عليه قبيلة

فعلي وإدماج حقيقي للقطاعات على مستوى الهيكلية الإدارية والمالية، حتى لا يختزل التعديل الحكومي فقط في حذف بعض المناصب الوزارية والإبقاء على قطاعات فقدت فقط ربانها، وهو ما سيعكس فعلا انتقال الدينامية التي أرادها جلالته الملك إلى الإدارة والمؤسسات العمومية.

هذه الدينامية التي آن الأوان، السيد رئيس الحكومة، أن تنتقل كذلك إلى القطاع الخاص، وفي صدارته المقاولات المالية من أبنك ومؤسسات وهيئات الائتمان، باعتبارها شريك استراتيجي لإنعاش الاستثمار ودعم المقاولات الوطنية كذراع أساسي لتوزيع قاعدة التشغيل.

وفي هاذ الإطار، فتطلعنا في الفريق الحركي، هو بناء منظومة بنكية ومالية مواطنة تعانق التحديات الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا وتكون قاطرة لبناء نموذج تنموي جديد، قوامه محور الفوارق المحلية والاجتماعية وإدماج الشباب في عالم الشغل.

وصلة بما سبق، نسجل بعض الملاحظات معززة بمجموعة من الاقتراحات، هي كالتالي:

أولا، نسجل تعقد الولوج إلى مصادر التمويل من طرف المقاولات الوطنية، لاسيما المتوسطة والصغرى منها، جراء ثقل المساطر وطبيعة الإطار القانوني والتنظيمي المؤطر للنظام البنكي والمالي، والمبني على قواعد تعجيزية للضمانات المطلوبة، كرهن العقار أو الأصول التجارية أو المعدات، وهي متطلبات لا تتوفر عليها مجمل المقاولات، والتي تشكل فيها المقاولات المتوسطة والصغرى ما يقارب 95% بمساهمة جد محدودة في الناتج الداخلي الخام، لا تتجاوز 20%، إضافة إلى طبيعة العقلية المالية للمؤسسات البنكية المبينة على رهان الحد من مخاطر الائتمان، وهو وضع يتطلب من منظورنا تأهيل وتطوير دور صندوق الضمان المركزي إلى جانب تبسيط مساطر التمويل وتأهيل المقاولات للاستفادة من خطوط التمويل المتاحة دوليا، خاصة في ظل ضعف التمويل الناق.

ثانيا، العمل على تسقيف الحد الأقصى لنسب الفائدة على القروض وفتح مجال المنافسة بين الأبنك على مستوى الحد الأدنى للفائدة.

تطلعنا كذلك، السيد رئيس الحكومة المحترم، إلى خلق شركات بين المقاولات الكبرى والمتوسطة والصغرى بغية مواكبتها ومدتها بالخبرة وفتح المجال لها للاستفادة من صفقاتها.

ثالثا، ندعوك كذلك السيد رئيس الحكومة المحترم، إلى التعجيل بحل إشكالية المتأخرات المتراكمة لدى الدولة لفائدة المقاولات خاصة وهي مثقلة بالديون للأبنك والموردين، وكذلك أجور المستخدمين مما جعل بعضها يصل حد الإفلاس والباقي على عتبهته.

نسجل في هذا الإطار، كذلك ضرورة تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة لصالح المقاولات، إذ لا يعقل أن تتأطل الدولة في أداء مستحقاتها، بينما تلجأ للاقتطاع من المنبع إذا تعلق الأمر بمستحققات للدولة لدى المقاولات والمواطنين، وهو ما يجعلنا مرة أخرى ندعو إلى مراجعة مدونة تحصيل

لابد من قياس مدى تطور التمويل المقاولاتي في بلادنا، نسبة قبول طلبات الحصول على القروض وتتبع مستوى انخفاض معدل رفض هذه الطلبات في إطار التمويل المقاولاتي، رصد نسبة إغلاق المقاولات بسبب الصعوبات المالية، قياس دينامية الاستثمار الداخلي وقوة تنافسية المقاولات كأثر لهذا التمويل أو لهذه الإجراءات التي تعتمرون القيام بها لتحقيق هذا التمويل، وحجم مناصب الشغل المحدثة من طرف هذه المقاولات، لأن هذه العملية في آخر المطاف هي لأجل خلق مناصب الشغل ولسد العجز الاجتماعي في هذا المستوى.

قياس التطور الحاصل في ميزان التبادل التجاري على مستوى فضاء التبادل الحر، الذي المغرب يوجد فيه، إذا كانت واحد المجموعة من المقاولات توجه إنتاجها إلى التصدير.

تتبع التوازن بين الأهداف الاقتصادية والحاجيات الاجتماعية. تتبع وقياس تطور إنتاج المقاولات ولاسيما على مستوى الاندماج الصناعي، ونحن في إطار الاستراتيجية الوطنية للإقلاع الصناعي. إصدار تقرير سنوي عن هذه الوضعيات المرتبطة بالتمويل وحول كل هذه الإجراءات.

وفما يتعلق بالتمويل أيضا، لابد من إضفاء الشفافية على عملية التمويل من خلال إشهار شروط الولوج إلى التمويل من طرف المقاولات، تكون شروط وطنية، تحديد حجم القروض الممنوحة والمقبولة في إطار هذا التمويل، نسبة فائدة القروض وتدابير المخاطر التي قد تبتعدنا عن الأزمة المالية. وشكرا.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد المستشار المحترم.  
الكلمة الآن للفريق الحركي.

**المستشار السيد الطيب البقالي:**

شكرا السيد الرئيس المحترم.  
السيد رئيس الحكومة المحترم،  
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،  
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تفاعلا مع جوابكم القيم، السيد رئيس الحكومة، وقبل الخوض في موضوع هذه الجلسة، نود أن نهنئكم على إخراج الحكومة في نسختها المعدلة بتوجيهات ملكية سامية.

كما نهنئ السيدات والسادة الوزراء على الثقة المولوية التي حظوا بها، متطلعين إلى أن تكون الحكومة بصيغتها الجديدة عند مستوى رهانات المرحلة الجديدة التي أسس لها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، مع تسجيل طموحنا إلى ترجمة تقليص عدد الوزراء في تجميع

الفرص.

المغرب اليوم، السيد رئيس الحكومة، ولله الحمد يتوفر على قطاع بنكي متميز تمكن من تبوء مكانة هامة على الصعيد الإفريقي ويساهم في دعم وسمود الاقتصاد الوطني، لكن هذا الأمر لا يجعلنا ننكر أن الانطباع السائد على هذا القطاع لدى عموم المتعاملين معه كونه يبحث عن الربح السريع والمضمون دون اعتماد مبدأ المجازفة أحيانا، وهو ما أكده الخطاب الملكي الذي يعد لحظة تاريخية بالنسبة لنا، حيث طلب منه المزيد من الالتزام والانخراط الإيجابي في دينامية التنمية التي تعيشها بلادنا، لاسيما تمويل الاستثمار ودعم الأنشطة المنتجة والمدررة للشغل والدخل.

فأمام ضعف التمويل الذي توفره الأبنك للمقاولات لتعزيز دورها التنموي وخاصة من خلال تبسيط وتسهيل عملية الولوج للقروض والافتتاح أكثر على أصحاب المقاولات الذاتية وتمويل الشركات الصغرى والمتوسطة، فإننا ندعو في فريق التجمع الوطني للأحرار هذه المؤسسات لكي تلعب دورها الريادي في الحياة الاقتصادية المعاصرة، لما تطلع به من دور هام في تنشيط ودعم حركة الاقتصاد الوطني، بحيث عرفت عملياتها نموا ملموسا تجاوز حدود الوظيفة التقليدية التي كانت تنحصر في عملية القرض إلى التوزيع، الائتمان، بل غدت أداة فاعلة في تشجيع سياسة الادخار وضبط توازن السوق المالي حتى في الحالات التي تعرف فيها هذه الأسواق الانكماش والتضخم.

النسيج المقاولاتي، السيد رئيس الحكومة، يعاني ويحتاج اليوم إلى صدمة إيجابية كبرى، أملنا كبير في المراكز الجهوية للاستثمار في وضعها الجديد أن تساعد على إعطاء انطلاقة جديدة، كما أن غياب الشفافية وتقديم طلبات القروض غير المستوفية للشروط المطلوبة وإخفاق الوضعية الحقيقية للمقاول، أضف إلى ذلك ضعف تجربة بعض المقاولين وتركيز البنوك على المردودية والضمانات ومحاولتها تجنب المخاطرة، إضافة لتشكي بعض المقاولين من عدم تقديم البنوك الاستشارات والمعلومات الضرورية والتكلفة المرتفعة للتمويل، نظرا لنسب الفائدة المرتفعة.

كلها أسباب أدت إلى زعزعة الثقة بين المؤسسات البنكية والمقاولات الصغرى والمتوسطة، وأثرت على حجم التمويلات الموجهة لهذه الأخيرة، لذلك بات على القطاع البنكي الانسجام مع الدعوة الملكية الصريحة بإضفاء مرونة أكثر كقطاع مواطن لإنجاح وتنزيل توجيهات جلالة الملك، والتي هي تمكين أكبر عدد من الشباب المؤهل حاملي المشاريع المنتمين لمختلف الفئات الاجتماعية من الحصول على قروض بنكية لإطلاق مشاريعهم وتقديم الدعم لهم لضمان أكبر نسبة من النجاح.

دعم المقاولات الصغرى كذلك والمتوسطة العاملة في مجال التصدير، وخاصة نحو إفريقيا والاستفادة من القيمة المضافة للاقتصاد الوطني، تسهيل ولوج عموم المواطنين للخدمات البنكية والاستفادة من فرص الاندماج المهني والاقتصادي، خاصة بالنسبة للعاملين في القطاع غير المنظم.

الديون لتخفيف العبء على المقاولات باختلاف أصنافها.

رابعا، تطلعتنا كبير، السيد رئيس الحكومة، إلى مراجعة شمولية لمدونة الضرائب بدل تصريفها جزئيا بمناسبة كل قانون مالي إلى جانب وضع نظام شفاف منصف وعادل لتوزيع المشاريع والصفقات العمومية على المقاولات الوطنية والزيادة من نسبة الأفضلية للمقاولات المتوسطة والصغيرة وللمبادرة التشغيل الذاتي ومنحها الأولوية في سندات الطلبات (les bons de commandes) ومراجعة نظام المناقصات غير العادل المعمول به في ظل المنافسة الشرسة للشركات الأجنبية.

وأخيرا، إذا كان التشغيل هو الهدف الأسمى لكل استثمار عمومي وخاص، فإن المرحلة الجديدة تقضي مراجعة وتطوير كل البرامج ذات الصلة، كقاولتي، ومساندة، وامتيار وغيرها إلى جانب تعبئة العقار ودعم المبادرات الشبابية للاستفادة منه في صيغة مقاولات صغرى أو تعاونيات مهيكلية.

خلاصة القول، السيد رئيس الحكومة المحترم، هي أن المرحلة الجديدة في مسار بلادنا تتطلب استرجاع ثقة المواطن في المؤسسات، فالمواطن قد يتحمل الانتظار بعض الوقت للاستفادة من حقه المشروع في ثروات بلاده، ولكن شريطة أن يثق أنه في الطريق إليه مع العلم أن معرفتنا الكبرى اليوم هو الاجتهاد في خلق الثروة قبل التماهي فقط في التنافس لتوزيعها. شكرنا السيد رئيس الحكومة المحترم.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار.

**المستشار السيد محمد البكوري:**

شكرا السيد الرئيس.

بداية لا بد أن أشكركم السيد رئيس الحكومة على جوابكم والذي وقفت فيه على سياسة الحكومة لتفعيل مساهمة القطاع البنكي والمالي في تحقيق التنمية وتشجيع الاستثمار الخاص المنتج للثروة عبر دعم آليات التشغيل الذاتي ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة في أفق التقليل من بطالة الشباب المعطل الذي أصبح يقلقنا جميعا حكومة وبرلمانا.

في هذا الإطار، لا بد من مواصلة الإصلاحات انسجاما مع التوجهات الملكية السامية التي جاءت في الخطاب الذي ألقاه جلالة الملك 11 أكتوبر 2019 والتي شكلت خارطة طريق ودعوة صريحة للمؤسسات البنكية لكي تتحمل مسؤوليتها إلى جانب الحكومة والبرلمان، بغية دعم الاستثمار الخاص والتشغيل الذاتي في أفق إنجاز النموذج التنموي الجديد، إذ يعتبر القطاع البنكي المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني فالمرحلة تتطلب انخراط الجميع عبر تعزيز الثقة وتكريس آليات التعاون البناء بين مختلف مؤسسات الدولة في تعبئة جماعية متحلين باليقظة وبعيدين عن كل ما من شأنه تضييع علينا



السيد رئيس الحكومة،

إن معالجة موضوع من هذا الحجم ليس بالأمر الهين نظرا لشساعة مجاله، لذلك حاولنا لمس أبرز الإشكالات التي تحيط به، لذا نقتراح داخل فريق التجمع الوطني للأحرار الاشتغال على تبني التدابير التالية: ضرورة خلق علاقة تطبعها الثقة بين القطاع البنكي والمقاولات الصغرى والمتوسطة.

تبسيط مساطر الاستفادة من القروض بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة، وخلق علاقة راجح راجح بين هذه الأخيرة والقطاع البنكي. تسقيف الحد الأقصى لنسب الفائدة المطبقة على القروض الممنوحة للمقاولات الصغرى والمتوسطة مع اعتماد نظام المنافسة بين المؤسسات البنكية في تطبيق أسعار الفائدة على القروض تحت الحد المسقف. اعتماد عنصر التكوين المستمر لخلق كفاءات بمقدورها تنمية كفاءات المقاولات الصغيرة والمتوسطة وتمكينها من التقدم نحو مصاف المقاولات الكبرى المهيكلة.

تشجيع المقاولات المغربية على الاستثمار في إفريقيا مع مواكبتها من طرف القطاع البنكي.

خلق لجان مشتركة بين الحكومة والقطاع البنكي والاتحاد العام لمقاولات المغرب وبعض الكفاءات والخبرات الوطنية، قصد تتبع عمليات تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة وتقديم الاستشارات والإرشادات التي من شأنها أن تساهم في تطويرها ووقايتها من الأزمات.

ضبط المقاولات الصغرى والمتوسطة لمحاسبتها بشكل دقيق ووفق المتعضيات القانونية الجاري بها العمل يكشف المعطيات الحقيقة لوضعيتها المالية قصد تشجيع البنوك على منحها القروض المطلوبة.

خلق شركات بين الشركات الكبرى والمقاولات الصغرى والمتوسطة بشكل يساهم في استفادة هذه الأخيرة من التجربة والمعاملات وتشجيع البنوك على تمويلها.

ضرورة مواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة لمختلف التطورات التكنولوجية ومعايير ومتطلبات إدارة الجودة الشاملة الهادفة إلى تحسين وتطوير أدائها بصفة مستمرة والرفع من إنتاجيتها بتكاليف أقل والتأقلم مع الشروط التي تفرضها آليات وميكانيزمات السوق.

وضع تدابير حائية واضحة وشفافية وقانونية ضد الاستيراد غير المشروع المتمثل في إغراق السوق المغربية بشكل مبالغ فيه بالسلع والبضائع، الأمر الذي يهدد بإلحاق الضرر بالإنتاج الوطني.

وضع نظام خاص يسهر على التوزيع العادل والشفاف للمشاريع العمومية على الشركات والمقاولات الوطنية بكل أشكالها، بعيدا عن نظام المناقصات غير العادل المعمول به اليوم في ظل المنافسة القوية من قبل الشركات الأجنبية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

زملاتي، زميلاتي،

السيد رئيس الحكومة،

يكتمل اليوم شهر على الخطاب الملكي في إفتتاح الدورة التشريعية، وأعتقد أن جوابكم وإن كان يتضمن الشهر الذي تحدثنا عنه، فإنه لا نحن كمؤسسة تشريعية ولا أتم كمؤسسة تنفيذية أنتجنا شيئا لحد الساعة ينسجم مع الخطاب الملكي.

الخطاب الملكي تراكم جديد في التصور العام لبناء النموذج التنموي الجديد، لكن ونحن نندرس القطاع البنكي والقطاع المالي، قطاع أساسي وجوهري في البلاد، لكن عبر تاريخه هل كان القطاع البنكي والمالي جزءا من المشترك الوطني في التضحية في بناء التنمية الوطنية والاقتصاد الوطني؟

لقد شارك المواطنون أجراء مهمشون، فقراء، مقاولات، سواء بالضريبة، سواء بعدة أشياء، إلا أن القطاع البنكي الذي ظل دوما عصيا عن السياسات الحكومية وظل دائما يدير مجاله الخاص في علاقته مع زبائنه الطبيعيين أو المعنويين، تحكمه لازمة أساسية وهي: "لا مخاطرة، لا مغامرة مع الرأسمال"، وبالتالي أي تمويل يجب بالضرورة أن يكون مضمونا ومرحبا بهامش محترم.

كذلك فالبرنامج الحكومي، للأسف، لم يتضمن هذا الشق الذي نتحدث حوله وهو دور القطاع البنكي والمالي في تمويل المقاولات الصغرى والصغرى جدا.

ثالثا، المواطن المغربي لا يحب البنوك، ويذهب إليها مرغما، فالعلاقة في توتر دائم بسبب ارتفاع نسب الفائدة على القروض، سواء استثمارية أو سكنية أو استهلاكية أو بأسباب أسعار الخدمات بالحسابات الشخصية، والتي لا تتناسب إطلاقا مع ما يجري في العالم، مما يعقد عملية ولوج المواطنين للخدمات البنكية، وبالتالي التقليل من فرص الاندماج المهني والاقتصادي.

رابعا، انعدام الثقة يؤدي إلى ضعف الادخار، وهذا ما أكده مؤخرًا والي بنك المغرب وقبلة المندوبية السامية للتخطيط، فإذا كان حوالي 80% من الأسر المغربية لا تستطيع الادخار بسبب ضعف مداخيلها، فإن أصحاب الأموال يفضلون الاحتفاظ بها في منازلهم بدل وضعها في البنوك،

للأفراد، وبتصور واضح للضمانات، وبتصور واضح للفائدة بالنسبة للمقاومات الصغرى والمتوسطة وأن تكون الحكومة بمؤسساتها ذات الصلة دائما حاضرة في تدبير العلاقة بين الأبنك التي تعطي القروض والمقاومات الصغرى والصغرى جدا، لأنه لا يمكن أن نذهب إلى الأمام إذا لم تكن هناك واحد الشمولية وواحد التنسيق وواحد الشبكة حقيقية بين كل المكونات اللي تحدثو عليها السيد رئيس الحكومة. وشكرا.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

**المستشارة السيدة عائشة ايتعلا:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

نحن في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لا ننكر بأن القطاع البنكي الوطني استطاع أن يراكم تجربة وخبرة طويلة وكون رصيذا يعتد به من المهنية والإنتاجية العالية، لعب دورا أيضا في تمويل الاقتصاد الوطني، بل هو الآن يساهم بفعالية في استثمار الإمكانات المتاحة على الصعيد الإفريقي، ونحن فخورون بهذا الإنجاز.

لا ولن ننسى لقطاعنا المالي والبنكي قدرته وكفاءته على مواجهة الآثار السلبية وانعكاسات الأزمة المالية والاقتصادية التي عرفتها أوروبا خلال سنة 2011، حيث أبان القطاع البنكي والمالي المغربي صلابته وقوته، فقد يبدو للبعض - كما قال جلالة الملك نصر الله - أن قطاعنا المالي أناني وغير مغامر ولا يبحث إلا عن الربح، بدليل أن نسبة نمو الأبنك تتجاوز 30% ونسبة نمو الاقتصاد لا تكاد تتجاوز 3%، وهي مفارقة تجعل البعض ينظر لقطاعنا البنكي بمنظور الشك والريبة.

السيد رئيس الحكومة،

بناء على هذه المقاربة التي لا نعتبرها كاملة أو متكاملة وفي سياق أن بلادنا عاقدة العزم على مراجعة النموذج التنموي ووضعت تطور جديد للنموذج التنموي الجديد يستهدف إعادة النظر في كيفية توزيع الثروات واستفادة كل فئات الشعب المغربي من خيارات هذا الوطن، فنحن لا فصل نقاش اليوم عن النقاش العام المنتظر حول النموذج التنموي الجديد، ومساهمة منا في هذا النقاش فإننا نسط أمامكم مجموعة من التساؤلات ومشروع للتفكير في مستقبل قطاعنا المالي وتحديد أدواره في التنمية ومكافحة الفقر والتمهيش والاختلالات المجالية.

حتى أن الخزانات الحديدية (coffre fort) تعرف رواجها في بلادنا. وكذلك لاحظنا في القانون المالي سنة 2018 أن عجز السيولة البنكية انتقل من 41 مليار درهم سنة 2017 إلى 62.2 مليار سنة 2018. خامسا، الإستراتيجية الوطنية للإدماج المهني كخطوة محمودة. للأسف، اليوم لازلنا، هاذي إحصائيات 2017، لازلنا في نسبة 29% من الإدماج من الناس البالغين الذين يتوفرون على الحساب البنكي، في حين أن منطقة (MENA) تعرف 44% من هذه الفئة.

كذلك هناك فئات أساسية مقصية من الاستبناك ومن المجال المالي، خاصة النساء، الشباب، العالم القروي، والمقاومات الصغرى جدا.

كما أن ارتفاع نسبة الإدماج المالي والتي لا تقتصر على البنوك فقط وإنما تشمل المؤسسات المالية الأخرى تساهم فيه البنوك التجارية إلا بنسبة ضئيلة، وتحملت مؤسسات الدولة توفير شروط هذا الإدماج الذي وصل إلى حوالي 70% حسب والي بنك المغرب، إلا أن هذا الإدماج المالي لم يوفر أية منافع جديدة للفئات محدودة الدخل، بل في بعض الأحيان حملها تكاليف جديدة، هل يحقق هذا تلك الأهداف المرسومة للإستراتيجية الوطنية للإدماج المالي؟ هذا يتطلب مجموعة من الأشياء على رأسها طبيعة الحال التريبة المالية، وكما قلت السيد رئيس الحكومة التثقيف المالي، كذلك حماية المستهلك ويتطلب أيضا فتح المجال لتمويل المقاومات الصغرى والصغرى جدا، وتسويق مستجدات عروض المؤسسات المالية الجديدة.

كذلك السيد رئيس الحكومة نسبح المقاومات الصغرى والمتوسطة تهمن عليها المقاومات العائلية ولا يجب المخاطرة، وكذلك صعوبة التمويل في ظل الشروط القاسية التي تفرضها البنوك، إذ لا تتجاوز نسبة استدانة هذه الفئة 13% من المقاومات.

لذلك السيد رئيس الحكومة، لا يمكن أن نعالج الأمر إلا بالاتجاه نحو 4 أو 5 مسائل:

المسألة الأولى هي إعادة النظر في القانون البنكي اللي أضاف في الصيغة دبالو الجديدة البنوك التشاركية، لكن اليوم نحن مطالبون على ضوء الخطاب الملكي أن نفتح آفاق للمقاومات الصغرى والصغرى جدا أن يكون لها متنفس للتمويل.

كذلك المسألة الثانية، نسب الفائدة للأسف الشديد طاغية ولا مثيل لا في محيط (MENA) ولا في أي مكان، لذلك نسب الفائدة التي تفرضها البنوك هي نسب مجحفة.

المسألة الثالثة هي الضمانات التي تطلبها البنوك للسماح بالتمويل المقاولاتي، ضمانات مجحفة وضمانات سيزيفية، لذلك يجب إعادة النظر في هذا الأمر أيضا بتدخل الصندوق المركزي للضمان.

المسألة الرابعة وهي إعادة الثقة، كيف يمكن إعادة الثقة بين المواطن والأبنك والمقاول والأبنك؟ لا يمكن أن يتم هذا إلا عبر إجراءات عملية، إجراءات ملموسة أولا فيما يتعلق بتصور واضح في تدبير الحسابات البنكية

آخر كلمة في هذا الإطار للمستشار المحترم السي عبد اللطيف أعمو،  
وبعدها سنستمع لرد السيد رئيس الحكومة.

### المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات الوزيرات،

سأختصر كلامي في القطاع البنكي الذي أعرفه نسبيا لأذكر بأن البنك الحديث الذي له أدوار في الاقتصاد هو البنك الذي يعتمد على التخطيط العلمي، خصوصا بروز هذه الشروط من بعد الأزمة التي عرفها العالم البنكية أساسا في 2008، يعتمد على التخطيط العلمي الذي يسمح بالتوقع وإدارة المخاطر والرفع من منسوب الثقة في بنية الاقتصاد بجانب التسليح بالكفاءات والخبرة والثقة في الموارد البشرية المعنية بذلك.

هل البنك المغربي اليوم أو البنوك المغربية تتوفر فيها هذه الشروط؟  
الجواب واضح، نقولها صراحة: لا.

فالبنك المغربي حرك جلالة الملك هاذ الموضوع، يتسم بعقلية تقليدية، يعتمد على الربح، هي بنوك ريعية بالدرجة الأولى.

ثانيا، البحث عن الربح السريع والسهل.

ثالثا، رفض تقاسم المخاطر وتشجيع المبادرة الجريئة والابتكار، خصوصا لدى الشباب.

رابعا، الاعتماد على الحماية المطلقة للدولة، وهذا ما هو قائم إلى الآن. فاختيار جلالة الملك للمنصة البرلمانية ليعلن على أن هناك شيئا ما، هناك خلل داخل المؤسسات البنكية، ليس اعتباطيا، بل هو مقصود، لأن الأمر يتعلق بلامسة ضعف منسوب الثقة التي عبرت عنه في أكثر من محطة في بنية الاقتصاد الوطني، وهو اختيار ليس اعتباطيا، بل هي رسالة سامية، سياسية، وجهت إلى الحكومة لمطالبتها بالمبادرة إلى اتخاذ إجراءات سريعة لعلاج الأمر.

هناك حاجة إلى رجة قوية لاستدراك الأمر، وإلا فإن وضعنا..  
لذلك، السيد الوزير المحترم، السيد رئيس الحكومة، الجواب الذي ننتظره هو كيف ستوقفون الاحتكار الذي تمارسه البنوك في مجال تحديد وقف المنافسة وتحديد الفوائد البنكية؟

ثانيا، كيف ستجعلون البنك تقتنع بأنه هناك قيمة إضافية في مستوى الفعالية والكفاءات، مهندس قداش تصرف عليه الدولة كمشي يقري ويجب (des références) دبالو، لا يؤخذ تكوينه ولا قدرته بعين المكان كإسسال صناعي في تأسيس القروض.

المبالغة في الضمانات بشكل لا حد له وبالخصوص المطالبة، مزال الاستمرار المطالبة بالضمانات العينية، هذا يوقف مسار التمويل.

وضعية تدبير القروض بشكل معقلن وبشكل متطور، يؤدي إلى تجميد

أولا، هذا النقاش السيد رئيس الحكومة، تتحمل الأحزاب السياسية الجزء الكبير في تغييره داخل برامجها سياسية، هذا النقاش يكاد ينعدم داخل الأحزاب الوطنية إلا من رحم ربك، وبمعمومات غير دقيقة.

هل هي عدم جرأة نخبنا السياسية على الحوض في هذا النقاش بكل دقائقه وتفصيله بعيدا على التشاؤم الذي يرسم صورة سوداء؟

ثانيا، معلوم السيد رئيس الحكومة أن النموذج التنموي الحالي أخذ مبرر وجوده، علامته الأساسية هي الاعتماد على مبدأ دعم الاستهلاك أداة للنمو الاقتصادي.

لا ننكر أيضا بأن هذا التوجه حقق نتائج إيجابية في البداية وعلى المدى المتوسط، لكن يفتقد إلى مقومات الاستدامة والتحول إلى سبب إلى فشل اقتصاديات علمية بلغت في إغراق المقاولات والأسر في الديون التي شكلت عبئا عليها ولم تتحول إلى أداة للتنمية.

هل هناك مجهود لابتكار آليات جديدة تتضمن فعالية ونتائج هذه العملية على التنمية الاجتماعية والاقتصادية؟

ثالثا، عدد الأبنك والمصاريف ببلادنا لا زال محدودا ومتمركز بالنظر إلى اقتصادات أخرى، مؤسستين بنكيتين تحتكر أزيد من 50% من حصص السوق حسب التقرير السنوي لمجلس المنافسة، والبنوك المتصدرة للهرم البنكي تحتكر 74% من الودائع و 72% من القروض و 70% من العائد البنكي الصافي، مع العلم أن نسبة الاستبناك أو التعاطي مع البنوك ضعيفة وغير معمرة على كل المناطق مجاليا، وذكرتم السيد رئيس الحكومة أن العالم القروي يستثنى من هذا، ولكن بهذه التدابير التي قدمتم في إيجاباتكم ربما ستعود على العالم القروي بالنفع في تطوير هذا القطاع البنكي على مستوى العالم القروي، وعلى كل الفئات اجتماعيا.

كيف يمكن سن سياسات مالية ووضع قوانين بنكية قادرة على تخطي حاجز التمركز وتشجيع وتحفيز اللاتركيز ودعم الاستبناك؟  
السيد رئيس الحكومة،

اخترنا ألا نخوض معكم في حيثيات ومؤشرات هذا القطاع ومدى مساهمته ليس فقط في تمويل الاقتصاد بل حتى في تحقيق الأمن الاجتماعي والغذائي.

لكن في الأخير، السيد رئيس الحكومة، فضلنا إطالة هذه التساؤلات لتشكيل أرضية لنقاش عمومي، ليست الحكومة وحدها مطالبة بالإجابة عنها بل هناك الأحزاب والنقابات والجامعات والقطاع الخاص بكل أشكاله والمؤسسات المالية.

شكرا والسلام عليكم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة الرئيسة المحترمة.

الجهد اللي تدار وهادوك النساء والرجال اللي وراء الشبابيك واللي خدامين واللي ما معروفينش، واللي ما كيبانوش إلخ، خاصنا نتمنو الجهود دياهم، حتى هما راه خدامين بالليل وبالنهاري، وكيسهرو وكاين اللي ما كيخرج من الإدارة حتى ل 8 كاين اللي كيبرب، كاين اللي كيصبر. فعلى وجه هادوك اللي كيصبرو خاصنا نحيوهم بعدا، باش يكون عندنا واحد النظرة إيجابية وإلا راه كلنا هاد النظرة السلبية إذا قلنا أنا عليك وأنت قلتي عليا مشينا في المزاح، حتى واحد فينا ما غادي تبقى عندو الجهود ديالو ما غادي تبقاش عندها دور.

بالعكس هناك محمود كبير، صحيح نقولو خاصنا نضاعفوها، هاد الشي ما كافيش أنا معكم خاصنا نضاعفوها وما كافيش ونزيدو، ولكن الحمد لله هناك محمود كبير تمت، نعطيكم مثال ديال (TVA) ديال الاسترجاع ديال الضريبة على القيمة المضافة، هذه السنة تدار واحد الجهد غير مسبوق، الديون ديال 15 عام اللي الحكومة أخذت قرار جريء لردها، 33 مليار درهم خرجت مشات دخلت للمقاولات الخاصة وأيضاً العامة، المؤسسات العمومية دخلت لها في السنة الماضية 10 المليار خرجت منها 7 المليار عملياً مشات للمقاولات الخاصة، يمكن هاد الشي ما كافيش، راه حرك هاد الشي الاقتصاد في البداية ديال السنة وأعطى واحد الدفعة وشفناها احنا فين كيدور لأن كنشوفو كيفاش كيدورو الفلوس، نتيجة أن هناك تمويل، ما كافيش أنا متفق معكم.

ولكن اليوم اتخذنا قرار ابتداء من هاد قانون المالية ديال 2020 أن جميع المستحقات ديال المؤسسات من الضريبة على القيمة المضافة ستؤدى في نفس السنة، إيوا غير هاد راه قرار مهم وغادي نبادو من دبا، وفي كل قانون مالية غادي يتبرمج الاعتمادات الضرورية، هذا راه غير مسبوق، معنى ذلك ما غاديش يبقى عندنا هاد المتأخرات، ما غاديش نبقاو نخلبو اللي غادي يجيو من بعد منا المتأخرات، هذا النقطة الأولى.

النقطة الثانية، آجال الأداء، أتم تعرفون أنه بين الاتحاد العام لمقاولات المغرب والحكومة كان واحد المرصد ديال آجال الأداء وانطلق كيغطي الأرقام ديالو، احنا فين وصلنا؟ راه كنا بالنسبة للإدارات، بالنسبة للحكومة الإدارات الحكومية كنا في 146 يوم ديال التأخر ديال آجال الأداء سنة 2016 ولينا في 39 يوم، التأخر ديال آجال الأداء ما بقاش مع الحكومة، ولى بين المقاولات بالخصوص هو متوسط 90 يوم، خاصنا نوعاوا بهاد القضية.

بالنسبة للجماعات الترابية كنا 142 يوم في سنة 2016 ولينا في 44 يوم، يمكن خاصنا نعاود.. راه هاد الجهد راه مهم، المؤسسات العمومية أكثر، صحيح، هي أكثر، أكثر قليلاً هي الضعف تقريبا ديال الإدارة، ولكن القطاع الخاص هو اللي أكثر، هذا خاصنا نديرو فيه محمد جميعاً لنحسن آجال الأداء، ولكن ماشي ديال الإدارة هو اللي مشكل كبير اليوم، هناك مشاكل أخرى في المقاولات وأسمو.

القرض حتى إذا حصل.

تدبير المخاطر هذا موضوع شاسع لا تتدخل فيه البنوك ككتلقى كلها كترفض، كيمشي، كينخدم، أصبح الإنسان الآن ولى كيخدم لفائدة البنوك ربما بدون ربح ليحقق ربح لل..

ضعف آجالات القروض أو العفو التي تمنح أساليب التضيق على المقاولات وخنق المقاولات من خلال قطع الحسابات الجارية أو الخطوط الأخرى للقرض.

فإن أمام هذه الوضعية، فبدل سردتم علينا عدد كبير من الآليات التي أتم توجد يعني آليات قديمة جربت، فيها ما هو استنفذ إمكانياته، وكثير منها، منها ما هو في طور التجريب، لن تؤدي.

ثانياً، هناك خلط بين مفهوم القرض أو تمويل المقاولات ومفهوم الاقتصاد الاجتماعي أو السلفات الصغيرة، لا علاقة، لأنه فلسفتين مختلفتين تماماً.

لذلك، نقترح عليكم السيد رئيس الحكومة، التفكير بجديّة في ضرورة إنشاء مؤسسة بنكية لتمويل المقاولات الصغيرة والمتوسطة جدا وخارج النظام الاقتصادي الاجتماعي، كذلك ضرورة إعادة بناء علاقة تطبعها الثقة بين القطاع البنكي والمقاولات.

ثالثاً، تسقيف الحد الأقصى للفائدة حتى يمكن أن يكون.. المقاولات في موقع قوة وليس في موقع ضعف. شكراً.

**السيد الرئيس:**

شكراً السيد المستشار المحترم.

نستمع الآن لرد السيد رئيس الحكومة المحترم، الرد على التعقيبات.

**السيد رئيس الحكومة:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً جزيلاً للأخت الكريمة والإخوان الكرام على الملاحظات وعلى الاقتراحات أيضاً، كما قلنا في الأول النظام البنكي نظام مهم استراتيجي مهم جدا في تحريك عجلة الاقتصاد، في ضمان تنافسية الاقتصاد والمقاولات.

صحيح أنه جميعاً يمكن أولاً احنا شكلنا اللجنة وغادي نواكب مع القطاع البنكي مزيد من الاقتراحات في الإصلاح ديال المنظومة نواكبها، ولكن جبنا الاقتراح الأول للاستجابة لهاد الطلب ديال جلالة الملك في التسريع بإحداث آلية إضافية سريعة ناجزة لتمويل الشباب الذين يريدون إنشاء المقاولات، إما المقاولات الذاتية أو المقاولات الصغيرة جدا، أو الصغرى والمتوسطة وراه عندكم في مشروع قانون المالية، فلذلك هذا الإجراء الأول، ولكن الإجراءات الأخرى ستتلو بإذن الله.

لكن رغم ذلك أنا بغيت نقول واحد القضية، هاد الشي اللي هضرت عليه خصوصاً هاد الصندوق ديال الضمان التقدير ديالو، التقدير اللي تعطى لو، دبا عندما نقول المغرب الأول في إفريقيا في كذا، را خاصكم تشوفو

بغيت أيضا تتحدث على هاذ القضية ديال المواكبة و (Maroc PME) بمعنى المغرب مقاول، هاذ المغرب مقاول المتوسطة والصغيرة هو صحيح أنه مؤسسة كانت قبل ولكن هي ما تتمولش، ما تتمولش التمويل بمفهوم القروض، تدعم وتواكب، عندها برامج ديال المواكبة، وقد واكبت المئات ديال المقاولات الصغيرة والمتوسطة، واكبتها منذ انطلاقتها، واكبت المئات تتواكب كما قلت إما عن طريق الدعم التقني، الأنظمة المعلوماتية من أجل العصرية ديال هاذ المقاولات، وإلا تتواكبها عن طريق التكوين، أو تتواكبها عن طريق أحيانا واحد الدعم على حسب القيمة ديال الاستثمار واحد السقف وفق سقف معين.

لكن أريد أن أقول بأن أقصر طريق للولوج إلى واحد القفزة في مجال المقاولات أشنو هو؟ هو تكوين الحس المقاولاتي، احنا عندنا لمدة طويلة في التعليم ديالنا ما تربوش التلميذ أو الطالب على أن يكون عنده حس مقاولتي أو الثقافة المقاولاتية، وهذا هو الجهد اللي تدار الآن في إطار النظام البيداغوجي الجديد لا في التكوين المهني ولا في التعليم دابا حتى في التعليم الابتدائي غادي يدارو بعض المواد اللي تتحاول ما أمكن تري على هاذ روح المغامرة، روح المنافسة، الأفكار الإبداعية، هذيك كلها مداخل لتسمية المقاول و تنمية حس المقاول، وهذا إن شاء الله غادي نلقوا النتيجة ديالو في القريب بإذن الله.

ليس صحيحا أن القطاع البنكي لا يمول القطاع الفلاحي، القطاع البنكي يمول القطاع الفلاحي، لكن القطاع البنكي ككل، لكن القرض الفلاحي عندو خصوصيات أنه يذهب إلى أبعد مكان إلى البادية البعيدة إلى...، و يمول تما الفلاح الصغير هذا هو الإيجابية ديالو، ولكن التمويل العام ديال القطاع الفلاحي البنكي يمول أي قطاع محتاج إلى إعادة التمويل.

أريد أن أركز ثاني على واحد القضية ديال البنوك التشاركية والتأمين التشاركي اللي هو واحد الإدماج معين، اللي هو واحد النوع ديال القطاع البنكي اللي الحمد لله الآن عندنا 8 أبناء وهذا شيء مهم في واحد المدة قياسية، وهذا سيمكن عدد من المواطنين والمواطنات فئات واسعة منهم ذوي قناعات يتحفظون على التعامل بالمعاملات البنكية التقليدية في الولوج إلى التمويل أيضا عن طريق الأبنك التشاركية والتمويل التشاركي، وهذا شيء مهم وتيعطيهم حتى هو إمكانية ديال الولوج للمقاولات.

مرة أخرى أريد أن أقول الآجال ديال معالجة طلبات الاستثمار، صحيح أنه شوف أنا نقول لكم واخا تنقلو هاذ الشيء كامل تنقلوه احنا واعييين بأن هناك صعوبات أحيانا في الإدارة أحيانا صعوبات، واحنا ندري هاذ الصعوبات وتنقلو ما أمكن تندخلو باش يمكن يعني ندلو هاذ الصعوبات نعيدوها.

ولكن اليوم مع المراكز الجهوية للاستثمار الجديدة الصيغة الجديدة التي أتم صادقتم على القانون المنظم لها كمؤسسات عمومية ذات استقلال مالي وإداري قادرة على أن تتخذ القرار في هاذ المجال، وأضيف إليها اللجنة

بالنسبة للاندماج الصناعي أحد الإخوان طرح القضية ديال تطوير الاندماج الصناعي إلخ، أنا أريد أن أقول لكم بأن جميع العقود الجديدة اللي تدار بالنسبة للمستثمرين الجدد في القطاعات الواعدة بالخصوص، كلها تنتشرط فيها نسبة إدماج تصل إلى 60% و 62% الجديدة، والآن سنطور، إن شاء الله، فيما يخص الإدماج الصناعي في مجال قطاع السيارات إلى 60% وقد نصل إلى أكثر من 60%.

إلى بدينا في إطار هاذ المعمل الجديد اللي كان جلالة الملك دشنو ديال السيارات الجديد هنا قريب لنا في الفتيحة، إلى بداو صناعة المحرك غادي نتجاوزو 60% بكثير. فهذا الاشتغال فيه حثيث ولكن ما شي ساهل، لأن خاصك تلقى هاذيك الشركات، وهاذيك الشركات اللي تندمجوها في المنظومات الصناعية راه واحد المجموعة كبيرة منها هي مئات أغلبا شركات متوسطة، وهي أيضا تشتغل معها شركات صغيرة، فهاذ المنظومات راه حتى هي تيعم العمل ديالها والحركة ديالها تتعم هاذ أسمو.

في مجال الطائرات، مجال صناعة قطاع غير الطائرات اللي اليوم يمكن نقول بأن أغلب الطائرات اللي تنتصع الآن واللي تتخرج في أي معمل في العالم غادي تلقى فيها بعض قطاع الغيار اللي جاية من المغرب، دبا نسبة الإدماج في هاذ القطاع ديال صناعة الطيران وصل إلى 38% ما كافي، راه كابين محمود حثيثا لتطويره، إن شاء الله. إذن هذا بالنسبة لهاذ القضية ديال نسبة الإدماج.

غادي نعاود نرجع لهاذ القضية ديال موت المقاول، ماشي إفلاس موت، لأن الموت ماشي ضروري إفلاس، لأن خاصك تكون عندك واحد الإحصائية إلى 8000 علنو اليوم مع (OMPIC) بأنهم سدو، خاصنا نعرفو هذالك الشخص يك ما دار مقاوله أخرى حدها، راه دبا هذا راه معقدة هاذ القضية، وأكرر وأقول دخلت دبا وقلت في فرنسا 8.5% ديال نسبة إفلاس الشركات بالمقارنة مع الشركات المحدثة في فرنسا كما عندنا 8.6% في هاذ السنة ديال 2018، 2018 أحدثت 92.000 مقاول، هاذي الرسمية ديال (OMPIC) راه يمكن تندخلو للموقع ديالو وتلقاوها، وماتت 7944 مقاوله بنسبة 8.6%، الأرقام الفرنسية 8.5%، يعني ما نكرهش نحسنو غير ما خاصناش نهول، ولكن ما نهونوش ثاني.

ولذلك أنا متفق مع الإخوان على ذلك الشيء اللي قالو بأن الأبنك تتطلب دائما إما العقار، إما شي ضمانات قوية، دبا درنا الضمانات المنقولة، هاذ القانون ما يمكنش يدخل دبا لحيز التنفيذ إلا بعد صدور السجل الوطني للضمانات المنقولة، بمجرد ما غادي يدخل حيز التنفيذ من هنا لآخر هذه السنة أو بداية السنة المقبلة، إن شاء الله، غادي يولي أي واحد يمكن مسائل منقولة ماشي ضروري أرض أي حاجة منقولة يمكن يديرو هو ضمانة باش ياخذ القروض من الأبنك، وغادي يحسن الولوج ديال المقاول، خصوصا المقاولات الصغرى والمتوسطة، لأنه هما اللي ما تيكوشن عندهم العقار للولوج ديالهم للتمويل البنكي، إن شاء الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

من القطاع البنكي والمالي إلى موضوع آخر اجتماعي بامتياز هذه المرة، المسنون والأشخاص في وضعية إعاقة، السياسة الحكومية المرتبطة بالمسنين والأشخاص في وضعية إعاقة.

عندنا 3 أسئلة في هذا المحور، سؤال للفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية، والثاني لفريق العدالة والتنمية والثالث لمجموعة الكونغرس الديمقراطية للشغل، الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية.

المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات الوزيرات،

الأخوات والإخوة

السيد رئيس الحكومة،

عن سياسة حكومتكم المرتبطة بالمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة نسألكم.

السيد الرئيس:

شكرا.

فريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد مبارك جميل:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات الوزيرات،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

نسألكم السيد رئيس الحكومة عن حصيلة سياستكم في مجال النهوض بأوضاع المسنين والأشخاص في وضعية إعاقة.

السيد الرئيس:

شكرا.

مجموعة الكونغرس الديمقراطية للشغل.

نفس السؤال، تفضل السيد رئيس الحكومة.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله.

شكرا جزيلًا.

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله

وصحبه.

الجهوية الموحدة للاستثمار غادي تولى مجال الشباك الوحيد الجهة الوحيدة التي تتأخذ القرار والشباك الوحيد هو المراكز الجهوية للاستثمار في الصيغة ديالها الجديدة، هذا إن شاء الله، هذا غادي يسهل كثير من الأمور ودخلنا فيها واحد المجموعة ديال الآليات التي غادي ترفع المستوى ديالها وغادي تمكنا تستجاب لهاذ الحاجة لدى المقاول.

وقد صادق المجلس الحكومي في الأخير على 3 المديرين ديال 3 المراكز جهوية للاستثمار، وغادي نصادقو على المديرين الآخرين تدريجيا في كل أسبوع حتى نكمو هاد 12 ديال المراكز الجهوية للاستثمار، وهذا إن شاء الله نحن على يقين أنه غادي يعطي دفعة جديدة للتعامل مع المقاولات الصغرى والمتوسطة وولوجها إلى الاستثمار.

مرة أخرى أريد أن أحبي جميع الأخوات والإخوان الحاضرين معنا وتحتلوا شوية بالأمل، والحمد لله راه كتحقق أمور كثيرة محممة وعندنا صعوبات، احنا واعيين بأن عندنا صعوبات، بأن كايين مقاولين صغار أنا في اتصال مستمر معهم، المقاولين الصغار والمتوسطين، إما جمعياتهم أو بعض المؤسسات ديالهم أو هم كأشخاص كيلجؤو لنا وكحاولو ما أمكن نتفهوهم وتفهو الصعوبات التي كاينة باش نندخلو لتذليل تلك الصعوبات، ودخلنا في هاد 3 القوانين المالية عدد من الإجراءات نتيجة هذيك الطلبات ديالهم باش ندعموهم، باش يمكن تتطور الأشغال ديالهم.

فنحن واعون ومنصتون لهم وغادي نواصلو التفاعل معهم، لكن يجب أن نقول أيضا بأن الأمور التي تدارت راه الحمد لله كانت أمور مزبانية وجيدة، وواعدة، ولكن تحتاج إلى عمل، وخاصنا تتعاونو عليها جميعا، البرلمان والحكومة هما سلطتان ولكن خاصهم يتعاونو، التعاون بين السلط كما يقول الدستور لأن التعاون بينها هو الذي يمكن أن يخلينا نفعو بلادنا، حاضرا ومستقبلا.

وبغيت مرة أخرى أن أشكر البرلمان على الإسراع في إخراج بعض القوانين وعندكم 3 المشاريع ديال القوانين في البرلمان الآن محممة جدا، من بينها قانون ديال آجال الاستجابة للطلبات ديال المستثمرين، الآجال ديال الإدارة، جميع الطلبات التي تصدر الإدارة غادي يتحط لها آجال وخصوصا الخاصة بالاستثمار، هاد مشروع القانون جنباه كاع رفعناه لمستوى قانون باش نلزمو به الإدارة إلزاما، راه هو كايين في مجلس النواب غادي يجي لمجلس المستشارين.

وعندنا أيضا مشاريع قوانين أخرى مجال هذاك (Crowdfunding) اللي هو التمويل التعاوني، اللي هو أيضا مشروع قانون عندكم، أرجو أن تسرعوا به شهر، شهرين، تخرجو هذه المشاريع ديال القوانين، وإن شاء الله غادي تعطي دفعة لتمويل الاستثمارات وتمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا وأيضا المقاول الذاتي.

شكرا جزيلًا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء والمستشارين المحترمين،  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أنا أعود في موضوع آخر، ذو طابع اجتماعي هذه المرة، مرتبط بالسياسة الحكومية المرتبطة بالأشخاص المسنين والأشخاص في وضعية إعاقة، وهي كما تعرفون أسئلة مهمة مرتبطة بشريحتين مهمتين من أبناء هذا الوطن، تحتاجان فعلا إلى كل رعاية واهتمام مستمرين، وبالرغم من الجهود التي بذلها المغرب في السنوات الأخيرة بل منذ عقود من الزمن، في هاذ المجال، في مجال النهوض بوضعية الأشخاص المسنين والنهوض بأوضاع الأشخاص في وضعية إعاقة، فإننا مطالبون لاشك برفع الوتيرة والزيادة في الجهود لتحقيق أفضل النتائج في هذا المجال، عبر نهج مقارنة جديدة وتبني سياسات عمومية.

وفي هذا الإطار، يمكن أن أقول بأن الحكومة بصدد وضع اللمسات الأخيرة على مشروع القانون رقم 72.18 يتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وبإحداث الوكالة الوطنية للسجلات في أفق إحالته قريبا على البرلمان.

وبالموازاة مع ذلك، تعمل الحكومة على تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية، ومن هنا كانت تدارت واحد المناظرة ديال الحماية الاجتماعية وستعمل على وضع سياسة للحماية الاجتماعية مندمجة تروم تعميم التغطية تدريجيا لتشمل كل المخاطر الاجتماعية وكل الفئات الهشة ومن بينها الأشخاص المسنين والأشخاص في وضعية إعاقة.

وأريد أن أذكر بأن البرنامج الحكومي يتضمن عدد مهم من التدابير التي تهم هاتين الفئتين لا حاجة إلى سردها، لأنطلق مباشرة إلى الحديث في المحور الأول عن السياسة الحكومية المرتبطة بالأشخاص المسنين، ذلك أنه التحولات الديموغرافية والسكانية لمجتمعنا تتميز بانخفاض ملحوظ في نسبة الخصوبة والتسارع في شيخوخة السكان.

فقد سجل في هاذ المراحل الأخيرة ارتفاع متزايد لعدد الأشخاص المسنين البالغين من العمر 60 سنة فما فوق و70 سنة فما فوق و80 سنة فما فوق، ازدياد مضطرد، ولذلك وفقا لإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 انتقل عددهم من 2 مليون و376 شخص سنة 2004 إلى 3 مليون و206 آلاف شخص سنة 2014 أي بزيادة 35% في فترة لا تتجاوز 10 سنوات، يعني في 10 سنين تزداد أكثر من الثلث.

وتعمل الحكومة على النهوض بأوضاع الأشخاص المسنين من خلال جملة من الأوراش، أذكر منها، ذلك أن الأشخاص المسنين الآن لا بد من سياسات خاصة، لا بد من إجراءات خاصة، لا بد من اهتمامات خاصة، لأن الحاجيات دياهم على جميع المستويات، على مستوى الحماية الاجتماعية، على مستوى التطبيب والصحة، وعلى مستوى النشاط وعلى مستوى العلاقات وعلى مستويات متعددة، الحاجيات كلها تتغير ومختلفة

عن الحاجيات في مراحل عمرية أخرى.

هاذ الأوراش التي طلقناها هي كالتالي:

أولا، إطلاق ورش السياسة العمومية المندمجة للنهوض بأوضاع الأشخاص المسنين، ذلك أنه تفعيلا للفصل 34 من الدستور وفي إطار تنزيل المحور الرابع من البرنامج الحكومي، أطلقت الحكومة ورش إعداد هاذ السياسة، سياسة عمومية مندمجة للنهوض بأوضاع الأشخاص المسنين والتي منتظر منها تكون إطار للتنسيق بين مختلف المتدخلين ومختلف البرامج في هذا المجال.

في هذا الإطار، تم تنظيم ورشة عمل وطنية في موضوع نحو إطار استراتيجي وطني للنهوض بحقوق الأشخاص المسنين بالمغرب، بهدف رصد الأولويات الكبرى انطلاقا من التشخيص الوطني وأخذا بالاعتبار الالتزامات الدولية في هذا المجال ونظمت عدد من اللقاءات التشاورية مع مختلف الفاعلين، قطاعات حكومية، المؤسسات الوطنية، الخبراء، الباحثين، الجمعيات المسيرة لمراكز الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين، الجمعيات العاملة في مراكز حياية الأشخاص المسنين، كان آخرها يوم الثلاثاء 16 يوليوز 2019 والذي خصص لعرض مضامين الصيغة الأولية للسياسة العمومية المندمجة للأشخاص المسنين، وذلك بغية تدقيقها في ذلك اللقاء التشاوري وتدقيق محاورها.

وتتضمن هذه السياسة العمومية للأشخاص المسنين 16 هدف استراتيجي وفق محاور خمسة، محور الرعاية الصحية، محور الحماية الاجتماعية، محور توفير بيئة داعمة للأشخاص المسنين، محور تعزيز المشاركة الاجتماعية والثقافية، وأخيرا محور تطوير المعرفة لهذه الشريحة وبحاجياتها والنهوض بالمجال التشريعي في مجال الأشخاص المسنين.

ومن أجل إغناء مشروع السياسة العمومية المندمجة للنهوض بأوضاع الأشخاص المسنين، سيتم تنظيم ورشات جهوية الآن بعد هذه الورشات الوطنية لتوسيع التشاور حولها وتقاسم مضامينها مع مختلف المتدخلين، وخصوصا جمعيات المجتمع المدني جهويا وذلك في أفق المصادقة النهائية على هذه السياسة المندمجة الخاصة بهذه الفئة، إذا هذا هو الإجراء الأول الذي خدمننا عليه وإن شاء الله غادي تخرج هذه السياسة في القريب.

ثانيا، تعزيز الرعاية الصحية للأشخاص المسنين، ذلك أن هناك برنامج وطني للشيخوخة وضعت وزارة الصحة، يهدف إلى تحقيق جملة من أهداف الصحة الخاصة بهذه الفئة وخصوصا على مستوى الوقاية من الأمراض وغيرها، على مستوى الكشف المبكر لعدد من الأمراض التي خاصة بهذه المرحلة، والكشف المبكر يمكن من الوقاية منها، وخصوصا الأمراض المزمنة والولوج إلى العلاجات والمتابعة والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

التكفل بالأشخاص المسنين في مرافق الرعاية الصحية الأساسية وعلى صعيد المستشفيات الجامعية والجهوية والإقليمية؛

وضع قواعد ومعايير إحداث وحدات خاصة طب الشيخوخة للإقامة

اللي ما تنبذوش لا المريض النفسي ولا الشخص المسن، مع الأسف، في ثقافات أخرى الشخص المسن ضروري خاص يمشي للمركز ديال العجزة أو مركز المسنين، احنا الحمد لله، كما قال جلالة الملك الحسن الثاني الله يرحمه في واحد الخطاب ديالو مشهور، يقول احنا ما بغيتش المغاربة تبيدوا الأبناء دياهم بيدوا يتخلصو منهم باش يديهم المراكز ديال الرعاية الاجتماعية ولا المراكز ديال الأشخاص المسنين، هذه قيم ديال المغاربة. ولذلك تنبلورو واحد مجموعة الأدوات لمساعدة الأسر على الاحتفاظ بالأشخاص المسنين في بيوتهم وفي نفس الوقت رعايتهم وتوفير الأدوات ديال هاذ الرعاية.

ولذلك المحور الرابع هو تفعيل برنامج تأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية المستقبلية للأشخاص المسنين، وهذا يحتاج إلى تقوية وتنمية قدرات هذه المراكز على التكفل بالأشخاص المسنين، وذلك من خلال برنامج تأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية المستقبلية لهؤلاء الأشخاص، وهو برنامج 2017-2021 سياسة، والذي يركز على محاور ستة:

محور التأهيل المادي لمؤسسات الرعاية الاجتماعية؛

محور تأهيل الموارد البشرية العاملة بهذه المؤسسات من خلال عدد من الدورات التكوينية، عشرات الدورات التكوينية في هذا المجال، وأيضا تكوين الأطباء وتكوين المرضين العاملين في مجال طب الشيخوخة؛

محور معايرة خدمات مؤسسات الرعاية الاجتماعية للمسنين، يعني إيجاد معايير وفق معايير دولية، التي يجب أن تنسلك فيها هذه المؤسسات؛ ولذلك هناك واحد البرنامج بدأناه من خلال إعداد مشروع المؤسسة في إطار تجربة، واحد مؤسسة تجربي، وبدأ في خمسة مؤسسات نموذجية في كل من الرباط حي النهضة، راه يمكن تزروه ممتاز عندو معايير عالية جدا، وفي وجدة، في تطوان، في النار البيضاء مركز النور بعين الشق، في سلا بوقنادل، بغيتكم تزروهم، خمسة المراكز ولكن هناك، اليوم عمل بعد إنجاز هاذ الخمسة مراكز، هناك عمل مواكبة خمس مراكز أخرى بل هي 10 مراكز أخرى خاصة بهؤلاء الأشخاص إما تأهيلا وإما إحداثا لهذه المراكز.

وبطبيعة الحال هذا تيم فيه التنسيق مع عدد من المتدخلين، مؤسسة محمد الخامس للتضامن، الجماعات الترابية حتى هي عندها دور وعدد من المتدخلين الآخرين، وتقوم مؤسسة التعاون الوطني بدور محوري في هذا المجال؛

ج- محور مواكبة المراكز المحدثه، خلال دعم إحداث المراكز المحدثه تم حصر لائحة هاذ المراكز، توفير الضرورية؛

محور مواكبة المراكز غير المرخصة للحصول على التراخيص، هناك عدد من المراكز كانت قبل خاصها تدخل في هاذ المعايير باش يولي الترخيص ديالها والدعم ديالها؛

محور تنوع الخدمات لفائدة المسنين.

المهم على كل حال هاذ النوع ديال المراكز الجيدة ذات الجودة والخاصة

القصيرة؛

إنشاء وحدات طب الشيخوخة بكل من المستشفى الجهوي الإدريسي بالقيطيرة ومستشفى ابن البيطار بفاس؛

إحداث وحدة الطب النفسي والعقلي خاص للأشخاص المسنين بالمستشفى الجامعي بالأمراض العقلية بمدينة سلا؛

استفادة الأشخاص المسنين من سلة الخدمات الصحية ضمن نظام المساعدة الطبية "الريميد" بالمؤسسات الصحية الأولية والاستشفائية العمومية؛

تخصيص وزارة الصحة لغلاف مالي سنوي من أجل اقتناء النظارات وآليات السمع لفائدة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، بمن فيهم المسنين؛

اقتناء أدوية بما فيها الأدوية الخاصة بعلاج الأمراض الخاصة بهذه الفئة، ويتم العمل حاليا على تنفيذ مخطط وطني حول الصحة والشيخوخة للمرحلة 2018-2025 وفق منهجية تشاركية تنبني على مقارنة الحق في الصحة وترتكز على حاجيات الأشخاص المسنين، انسجاما مع الأهداف المسطرة بالمخطط العائلي من أجل تشيخ سليم ذي جودة.

وتتمحور الهدف العام للمخطط المذكور حول تحسين القدرات الوظيفية للمسنين عبر ضمان حصولهم على خدمات صحية تستجيب لاحتياجاتهم الضرورية.

أنتقل الآن إلى المحور الثالث هو تعزيز التضامن بين الأجيال وتدعيم الرعاية الأسرية للمسنين، وذلك من خلال حملة وطنية للأشخاص المسنين تم الحرص على تنظيمها سنويا كل سنة منذ سنة 2013، وهي تنظم هذه الحملة احتفاء باليوم العالمي للأشخاص المسنين الذي يصادف فاتح أكتوبر من كل سنة.

وتستهدف هذه الحملة الوطنية تعبئة مختلف الفاعلين من قطاعات حكومية وجمعيات المجتمع المدني وخبراء وباحثين وإعلاميين وأشخاص مسنين للانخراط في حماية هذه الفئة، وفق نقاش مجتمعي يهدف لتوفير شروط الرعاية الشاملة والمندمجة لكبار السن وترسيخ ثقافة التكافل والتضامن بين الأجيال.

وتتضمن فعاليات هذه الحملة الوطنية للأشخاص المسنين تنظيم لقاءات وتنظيم مبادرات جهوية ومحلية بمختلف جهات المملكة بشراكة مع التعاون الوطني وكالة التنمية الاجتماعية وجمعية المجتمع المدني، حيث تم مثلا خلال الحملة الوطنية الخامسة التي انطلقت في فاتح أكتوبر من هذه السنة تنظيم 258 ندوة ومائدة مستديرة وورشات ولقاءات تواصلية تحسيسية، 50 زيارة ميدانية لمراكز الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين، 25 حملة طبية في هذا المجال.

وبطبيعة الحال لا بد أن أقول بأن هاذ القضية ديال الأشخاص المسنين تحتاج فعلا إلى توعية وإلى استمرار في هاذ القيم اللي عندنا في المجتمع ديالنا،



اللي تديره خاصو يكون يمشي في الاتجاه الصحيح وفق معطيات واقعية، لذلك أحبي هذا المرصد وأحيي الذين يشتغلون فيه تحية خاصة.

الآن بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة كما تعرفون، الأشخاص في وضعية إعاقة يحظون باهتمام بالغ في دستور 2011، حيث نص في تصديره على حظر ومكافحة كل أشكال التمييز لاسيما بسبب الإعاقة، وشكل الفصل 34 الضمانة الأساسية لتمكين هؤلاء الأشخاص في وضعية إعاقة من حقوقهم الشاملة، وألزم السلطات العمومية بوضع وتنفيذ سياسة موجهة إلى أشخاص في وضعية إعاقة، دعا إلى تأهيل الأشخاص الذين يعانون من إعاقة جسدية وإعاقة حركية أو إعاقة عقلية أو إعاقة حسية وإدمانهم في الحياة الاجتماعية والمدنية، وتيسير تمتعهم بالحقوق والحريات المعترف بها. ومنذ ذلك الحين والحكومة تشتغل، الحكومات السابقة تشتغل لأن ماشي هذا القانون الأول لإدماج هذه الفئات والاستجابة لحاجياتها.

وقد أظهرت نتائج البحث الوطني الثاني حول الإعاقة بالمغرب سنة 2014 أن نسبة الإعاقة تصل إلى 6.8% أي حوالي 2.3 مليون شخص في وضعية إعاقة، غير أن هذا البحث أظهر مؤشرات أخرى ذات دلالات كثيرة، منها أن أسرة واحدة من بين 4 أسر في المغرب معنية بالإعاقة، كما تبين أن 33% من الأشخاص في وضعية إعاقة هم من الفئة العمرية من 60 فما فوق.

وكما لا يخفى عليكم فإن الإعاقة ليست مشكلة فرد فقط، بل هي مشكلة أسرة بالأساس، بكاملها، لأن وجود شخص في وضعية الإعاقة بأسرة سواء عند ميلاده أو باكتسابه لهذه الإعاقة خلال حياته، فإن الأسرة بكل مكوناتها ونظامها وتفاعلاتها وقيمتها وعلاقتها تتأثر بذلك، وينعكس عليها ذلك سلبيا، سواء من الناحية الاقتصادية أو من الناحية النفسية أو من الناحية الاجتماعية أو على مستويات أخرى، ومن هنا ضرورة الاهتمام بهذه الشريحة المهمة وهذا ما أوجزه في الحوار التالية:

المحور الأول، السياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، ذلك أن الحكومة عملت على اعتماد السياسة العمومية المندمجة للنهوض بالأشخاص في وضعية إعاقة 2015-2025 على مدى 10 سنوات التي أعدت وفق منهجية تشاركية مع مختلف الفاعلين تتضمن رافعات إستراتيجية، رافعات عرضانية تهم مختلف المجالات ذات التدخل الأفقي لمختلف القطاعات الحكومية ورافعات موضوعاتية تهم مجالات مرتبطة باختصاصات قطاعية، إضافة إلى رافعات للحكامة تهم التدابير والآليات لتتبع تنفيذ وتقييم السياسة العمومية.

وتواصل الحكومة تنزيل هذه السياسة المندمجة من خلال مخطط العمل الوطني 2017-2021 الذي ساهم في إعداده 24 قطاع حكومي، يتضمن 6 محاور للتدخل 24 ورش، 150 مشروع، 419 تدبير مع مؤشرات لقياس الإنجاز والأثر والقطاع المسؤول عن التنزيل والبرمجة الزمنية ومختلف الأمور الضرورية.

بالأشخاص المسنين، واللي فيها المعايير الدولية بديناها، الحمد لله، بهاذ الخمس المراكز النموذجية وستتولها مراكز أخرى، عندنا لأئحة، وسنعمل على تعميم هذا النموذج في مختلف الأقاليم، وهادي مراكز مهمة جدا، وبعضها غادي يكون الاستقبال بالنهار، باش نساعدو الأسر كيكون الاستقبال بالنهار، بعضها يمكن يكون حتى هاذ الاستقبال بالنهار وبالليل تيرجع عند ولادو وفي النهار عاوناني تيسقبلو فيه الرعاية الطبية وفيه الترويض وفيه المساعدة وفيه محاولة الدعم النفسي إلى آخره.

وبالمناسبة دابا هذا ديال حي النهضة راه تتشرف عليه هذيك الجمعية اللي مكلفة به طبية متخصصة في طب الشيخوخة، طب الشيخوخة، وهذا أدوات جديدة ومهمة، ولكن احنا يالاه تنشأو هاذ الأدوات وهاذ الإمكانيات في بلادنا.

خامسا تنزيل القانون 65.15 المتعلق بشروط فتح المؤسسات الاجتماعية، تواصل الحكومة تنزيل مضامين هذا القانون المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية والذي صدر بالجريدة الرسمية في أبريل 2018 من خلال إعداد النصوص التنظيمية التي يبلغ عددها 21 نص تنظيمي، أحيل عدد منها إلى الأمانة العامة للحكومة وبعضها في قيد الإعداد، ويمكن أن أقول عدد مؤسسات الرعاية الاجتماعية المرخص لها ببلادنا تبلغ 1128 مؤسسة بطاقة استيعابية تصل إلى 100296 مستفيدة ومستفيد، موزعة على مختلف جهات المملكة.

سادسا، الدعم المالي المؤسساتي والنهوض بمبادرات جمعيات المجتمع المدني، بطبيعة الحال هناك شركات تقوم بها الوزارة المعنية والقطاع المعني مع الجمعيات المشرفة على هذا النوع من المراكز الخاصة بالأشخاص المسنين، وذلك بكلفة تناهز 2.2 مليون درهم موازاة مع هذا المجهود المالي والتأطير الذي يقوم به التعاون الوطني.

سابعاً، تطوير المعرفة في مجال طب الشيخوخة والتكف بهذه الأشخاص من خلال المرصد الوطني للأشخاص المسنين، ذلك أنه تنشأ هاذ المركز الوطني للأشخاص المسنين، ويتكف بآليات الرصد وآليات اليقظة وآليات الاقتراح، وهذا اختيار استراتيجي معرفي لمعرفة واقع المسنين بالمغرب، آفاقهم المستقبلية، حاجياتهم، كيف تتطور، أعد هذا المرصد أول تقرير سنوي له برسم سنة 2018، ها هو والذي تم تقديم خلاصته في لقاء إخباري يوم 15 أكتوبر 2019 بحضور عدد من ممثلي المجتمع المدني، من المتدخلين من قطاعات حكومية، من جامعات، مراكز البحث، وغيرها، وهو يتضمن بيانات شاملة حول وضعية الأشخاص المسنين بالمغرب، المعطيات الديموغرافية، المعطيات الصحية، المعطيات الثقافية، المعطيات الاجتماعية، بالإضافة إلى أهم التحديات المرتبطة بهؤلاء الأشخاص وأيضاً عدد من التوصيات بهذا المجال، وهذا وثيقة مهمة وسيصدر هذا التقرير عن المرصد سنويا، وهذا إضافة نوعية لأن غادي يمكن لنا نبدأو نمشيو بعينينا مفتوحين، بمعنى نرى أين نضع أقدامنا، ذاكشي

أقول بأن هاذ الدعم انتقل من 2015 ديال هاذ صندوق التماسك الاجتماعي فيما يخص النهوض بأوضاع الأشخاص في وضعية إعاقة، في 2015 كانت 16 مليون درهم، اليوم قفز إلى 137 مليون درهم سنة 2019؛

مجال تشجيع الاندماج المهني والأنشطة المدرة للدخل لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، يقوم التعاون الوطني أيضا بتنسيق بطبيعة الحال مع متدخلين آخرين بدعم الأنشطة المدرة للدخل لفائدة هؤلاء الأشخاص، شكلت النساء نسبة 32% من المستفيدين، ولا حاجة إلى عرض الفئات ديال الإعاقة الذين استفادوا منها، لكن الإعاقة الذهنية .. إعاقة خاصة استفادت من 13% تقريبا من المستفيدين؛

مجال إحداث أو تهيئة أو تجهيز مراكز مساعدة وتوجيه الأشخاص في وضعية إعاقة، منذ سنة 2016 تم إطلاق ورش إعادة وتجهيز مراكز للتوجيه ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة، من قبل 2016 ما كانوا هاذ المراكز موزعين، عندنا الآن 77 مركز للتوجيه والمساعدة أنشئ منذ 2016 إلى اليوم في عدد من الأقاليم، ويمكن إنشاء مراكز أخرى، الهدف من هاذ المراكز هو أن يجد الأطفال أو الأشخاص في وضعية إعاقة مخاطب محلي قريب منهم، بحال دبا واحد بغا كرسي متحرك ماشي ضروري يجي حتى للرباط، من قبل كان خاصو يجي حتى للرباط، دبا يمكن أن يطلب هذه الخدمة أو هذا الدعم سواء التقني، سواء فيما يخص التكوين، سواء فيما يخص في الدراسة، سواء فيما يخص، يمكن أن يطلبه مباشرة من هذه المراكز التي هي مراكز موجودة في عدد من أقاليم المملكة، 27 مركز هذا ماشي سهل في ظرف ثلاث سنوات تقريبا؛

تجويد خدمات التكفل الاجتماعي، وأيضا يتم العمل على تجويد خدمات مؤسسات الرعاية الاجتماعية وتقنيها، كما تم إطلاق برنامج لتكوين مدراء مراكز استقبال الأشخاص في وضعية إعاقة في إطار مشروع المؤسسة؛

دعم وتربية وتعليم الأشخاص في وضعية إعاقة، هذا واحد البرنامج خاص، خلي ذاك البرنامج اللي قلناه ذاك الطبقات الهشة يقوم التعاون الوطني بدعمهم مباشرة وتنسيق مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية أو بعض المتدخلين الآخرين، دبا هذا في المدرسة العمومية، عموما بدأنا برنامج ديال دعم تربية وتعليم الأشخاص في وضعية إعاقة، وهو ما يسمى "الدمج المدرسي".

ولذلك قامت وزارة التربية الوطنية بإعداد الإطار المرجعي للتربية الداجمة لفائدة الأطفال في وضعية إعاقة صدرت سنة 2019، هاذ الإطار المرجعي هو مهم جدا لأنه يشكل واحد الإطار اللي كيخلي الآن عندنا 700 قسم الآن داجمة فيهم أطفال في وضعية إعاقة، وهذا غادي نظوره، إضافة إلى أنه أدخل لأول مرة سنة 2013 تيسير تكييف الامتحانات الإشهادية لفائدة التلاميذ في وضعية إعاقة.

فيما يخص التشغيل إضافة إلى 7% اللي هي تحاولو نحرصو عليها ودابا جميع الإدارات تدخل هاذ الأمر ديال دعوة الشباب اللي تبتقدمو اللي

بعد حوالي سنتين من الفترة الزمنية لهذه السياسة، ما هي الإنجازات وما هي النتائج؟ هذا مجال المحور الثاني.

تنزيل القانون الإطار المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها.

يتضمن القانون الإطار الذي كما قلت صدر في الجريدة الرسمية، هذا القانون الإطار المتعلق بحماية الأشخاص في وضعية إعاقة الذي صدر في الجريدة الرسمية في ماي 2016 يشكل تأطير عام لتدخل الدولة، وتباشر العديد من القطاعات تنزيل مقتضيات هذا المخطط.

ثالثا، إرساء نظام للدعم الاجتماعي، تلزم المادة 6 من القانون الإطار للدولة بشراكة مع المؤسسات والجمعيات المهمة بقضايا الأشخاص في وضعية إعاقة بوضع نظام للدعم الاجتماعي والتشجيع والمساندة لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة بتقديم مختلف أنواع الدعم والمساعدة الاجتماعية.

وفي إطار تفعيل مقتضيات هذا القانون الإطار، تعمل الحكومة حاليا على إعداد دراسة بوضع نظام للدعم الاجتماعي والتشجيع والمساندة لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة وأسره وتحديد مختلف مكونات الدعم والمستفيدين وشروط مسطرة الاستفادة والفاعلين الأساسيين المعنيين بتدبير هذا النظام وإبراز نمط الحكامة المعتمد في تدبير الدعم ومصادر التمويل في أفق إعداد النص التشريعي الخاص بهذا النظام، كما تعمل على إعداد النص التطبيقي الخاص بوضع شروط ومسطرة الاستفادة من بطاقات خاصة للأشخاص في وضعية إعاقة كما هو منصوص عليه في المادة 23 من القانون المذكور.

الآن ما هي برامج التكفل الاجتماعي والخدمات الموجهة لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة؟

هناك أولا البرامج المدرجة في صندوق دعم التماسك الاجتماعي.

هذا الصندوق دعم التماسك الاجتماعي فيه شق مرتبط بالنهوض بأوضاع الأشخاص في وضعية إعاقة كالية لدعم إدماج هؤلاء الأشخاص، إدماجهم الاجتماعي، وإدماجهم الاقتصادي، وإدماجهم الثقافي والتعليمي، وذلك من خلال عدد من آليات التدخل من بينها توفير اقتناء الأجهزة الخاصة والمساعدة التقنية، تحسين ظروف تدرّس الأطفال في وضعية إعاقة، تشجيع الاندماج المهني والأنشطة المدرة للدخل، المساهمة في وضع وتيسير مراكز الاستقبال.

وقد بلغ دعم صندوق التماسك الاجتماعي لهذه الفئة ما يفوق 508 مليون درهم خلال 2015-2018 والتي تتوزع على المجالات التالية:

مجال اقتناء الأجهزة الخاصة والمعينات التقنية، وهذا في مختلف الأقاليم، 30 ألف شخص تقريبا استفادوا من هذه الخدمة؛

مجال تحسين تدرّس الأطفال في وضعية إعاقة، هذا خاص بالتعاون الوطني كيدعم هاذ الأطفال باش يدرسو، 15 ألف شخص في 2009 من الفئات الهشة تستفيد من هذا الدعم، 35% منهم من الإناث، ويمكن أن

قريب ديالها، وهاذ الشي كنسموه وكنشوفوه في الجرائد وكنلمسوه في المجتمع.

اليوم السيد رئيس الحكومة أن هاذوك الإخوان الذكور منهم تخرجو للزقة، وراهم جالسين كيلعبو الضامة، الوقت الثالث ما دبرناش عليه، الوقت الثالث ما اهميناش به، احنا ما كلوموكش باش ما نخبطوش العمل ديالكم ونقولو أسيدي أشنو، ولكن ما يجب أن يقال، اليوم المسنين رحمة الله عليهم ماتوا وما بنقاوشاي تفكرو فيهم.

كيف كيقول أبو العلاء الشاعر، "خفف الوطء ما أظن أديم الأرض إلا من هذه الأجساد"، معنى راه احنايا العدد كيتكاثر، 3 المليون ديال المسنين واحنايا تتقلبو الرعاية الاجتماعية لواه راه كين أرقام، أرقام السيد رئيس الحكومة المحترم وراكم طيب، أرقام لا تغني من جوع، أرقام راه الوضعية مزرية ولا طلينا على الخيرات، هضرتي لنا على عين الشق، عاد البارح الفضأخ، حتى هاذوك المجتمع المدني اللي تكلفو راه هما اللي أصحاب الوباء، لأن حتى الميزانية اللي تتجهم راه تمشي، كين دعم من الخارج كيحي لهذه الخيرات لا يصرف بواحد الطريقة اللي هي معقولة.

إذن المسن أو الأرقام السيد رئيس الحكومة راه لحد الساعة لم ولن تخدم هذه المصلحة، خاصنا إعادة النظر من جديد وإعادة التفكير من جديد.

غادي نرجع لذوي الإعاقة، فين هي ذيك بطاقة المعاق؟ فيم هي الوعود ديالنا بديك 7% ديال الوظيفة اللي غادي ندخلو المعاق، المعاق اليوم، هاذك المكفوف اللي كلقاوه ها اللي بغا ينتحر، ها اللي بغا يحرق راسو، اليوم كانوا دايرين غادي يوقفو وقفة احتجاجية، هذا الواقع السيد رئيس الحكومة المحترم، أنا ما كنتفريش وكنقول، ما تشمازش، بالعكس السيد رئيس الحكومة أنا كنصارحك.

واحنايا كحزب الاستقلال مستعدين نعاونو ما كنجبوش، فقط كقولو لكم أن هذيك قانون الإطار لحد الساعة ما بان فيه أثر، مجرد كلام، "نigas اوال، نigas أقوم" غير الهدرة، إوا فين هو هاذ الكلام، أشنو درنا؟ أعطينا شي حاجة ملموسة للكيف، واش دبرنا عليه؟ اعتنينا به؟ راه الأغلبية جالسين، هاذيك درنا إعانة لفئات، علاش ما نديروش إعانة للمعاق؟

إذن كنظن علاش ما نديروش إعانة للمعاق، أنا أوكد مرة أخرى قول الله سبحانه وتعالى: "ربنا آتانا من لدنك رحمة وهيء لنا من أمرنا رشدا". صدق الله العظيم.

والسلام عليكم.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية.

عندهم الإعاقة إلى الإداء بشواهدهم أحدثنا هاذ المباراة الموحدة الخاصة بتوظيف الأشخاص في وضع إعاقة، السنة الماضية كانت أول مرة 50 منصب، هاذ السنة 200 منصب، اليوم أطلقنا طلبات الترشيحات لهذه الفئة، وهاذ طلبات الترشيحات لهذه الفئة إن شاء الله غادي نستمر في هاذ 200 منصب سنويا مباراة خاصة لهذه الشريحة المهمة.

إذن هناك عدد من الإجراءات غير المسبوقة، لأول مرة كنبداوها للفئة الأولى وللجنة الثانية.

شكرا جزيلا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

ننقل الآن إلى التعقيبات على جواب السيد الرئيس، وأعطي الكلمة لأول متدخل عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل السيد الرئيس.

**المستشار السيد عبد السلام البار:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

في الحقيقة استمنا يامعان للتدخل ديالكم القيم بخصوص العناية بالمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة أو الاحتياجات الخاصة، سؤالي الآن سيتكرر مرة أخرى، هل ما سردتوه اليوم السيد رئيس الحكومة قبل قليل وأتعبتم أنفسكم بتريده وقرآته رغم ضخامة الكلمات والمصطلحات، واش احنا اليوم مقتنعين أن هاذ الناس المسنين وذوي الاحتياجات الخاصة غادي يستافدو شي حاجة، كين شي حاجة ملموسة.

احنا هنا اليوم اسمحو لي، تأكدو أن كلامي ما فيش مزيدة سياسية، تأكدو اليوم أننا نتكلمو بواحد الصراحة اللي تتهم بلادنا، تأكدو اليوم السيد رئيس الحكومة أننا ما غنجبوش الأعمال اللي تتقومو بها أو قامت بها إدارة التعاون الوطني أو وزارة من الوزارات.

الواقع اليوم، السيد رئيس الحكومة المحترم، هاذ المسن لا مكان له في المجتمع، كل منزل، كل بيت في المغاربة اليوم عندو مسن، الوضعية الاجتماعية هشة، القدرة الشرائية مزرية، أرى لنا غير اللي اعتنى به، فعلا ها أنتما درتو لنا هاذ دور الرعاية والإيواء والخيرات، وأجيو نطلو عليها كيف دايرة، واش هذوك الناس اللي تيسيروها أطفاء واش عندنا أطباء كافيين الخاصين بالمسنين؟ واش كين شي عناية؟

أرى لنا كل واحد عندو مسن في الدار يقابلو غير حشاكم ب (les couches) بالدوا، بالمأكلة، بالطريقة راه لحد الساعة مازال ما لقيناش لما نصبو إليه، هاذ السؤال ديال المسنين ما كناش نظرحوه السيد رئيس الحكومة، ما كناش نظرحوه كون كان واحد النوع ديال التكافل الاجتماعي ما بين الأسر، اليوم الأسر أصبحت هي اللي كسنتهم من هاذك المسن اللي

**المستشار السيد مبارك جميل:****بسم الله الرحمن الرحيم.****السيد رئيس الحكومة،**

في البداية ننوه بالأعمال والبرامج التي سطرتها حكومتكم ومن ورائكم وزارة الأسرة والتضامن.

وتفاعلا مع المعطيات الرقمية التي ذكرتموها لنا، نسبة المعاقين في المغرب، نبدأ بالمسنين عفا، نسبة المسنين في المغرب تصل إلى حدود 3 المليون في إحصائيات ديال 2014، هاذ 3 المليون غادي يمكن توصل إلى 10 المليون في أفق 2050، ما معدله 23%، إذن عندنا واحد التراكم كبير ديال المسنين، احنا أمام مفترق طرق لوضع إستراتيجية للعناية بهذه الفئة.

رغم المجهودات التي سطرتها وزارة الأسرة والتضامن وهي يعني مجهودات جبارة ومحمودة، ولكن هذه المجهودات تبقى دون المستوى المطلوب، لأن العدد هنا تراكم، وهاذ التراكم ما جاش وليد اليوم، هذا تراكم ديال حكومات سابقة، كلشي خاصو يعترف بها ماشي اليوم وصل هاذ العدد، وماشي اليوم تنوصلو لهاذ الوضعية اللي غير مرضية.

هذا تراكم نطلب منكم السيد رئيس الحكومة، واحنا نتكلمو على الدور ديال الرعاية، هاذ الدور ديال الرعاية ما تتجاوزش تقريبا 62 مؤسسة، وعدد المستفيدين منها ما تتجاوزش 5029 بمعنى أن واحد النسبة كبيرة من المسنين تبقى هاذ القيم ديال التضامن والتكافل، هاذي واحد الخصال حميدة يعتر بها الشعب المغربي، وتعتر بها الأسر المغربية، والا يعني ما غاديش نلقاو كوارث كبيرة، هاذي قيم نعتر بها ونكرسها ونرسخها بين الأسر المغربية.

ومن هاذ الباب، السيد رئيس الحكومة، أنا أدعو وأنا عضو في اللجنة ديال التعليم، أدعو الإخوان زملائي في اللجنة ديال التعليم باش نسرعو في المصادقة على مشروع القانون ديال التغطية الصحية للوالدين، من 2015 وهو حبيس عندنا في مجلس المستشارين وباقي لحد الساعة ما خرجش، والوالدين تيدخلو ضمن المسنين، بغينا حتى احنا هاذ الوالدين يراعوا بواحد التغطية صحية وتدخل ضمن يعني الرعاية بالمسنين.

**السيد رئيس الحكومة،**

بالنسبة لهاذ الفئة هاذي أنا أدعوكم وزيادة على البرامج اللي سطرتم، إلى الإسراع في سياسة وطنية للأشخاص المسنين واعتماد إطار تنظيمي لتدخل الدولة والمجتمع المدني الذي يقوم أيضا بمهام كبيرة، إذ وضع إطار قانوني خاص بضمان حماية حقوق الأشخاص المسنين.

**السيد رئيس الحكومة،**

نتكلمو على الأطباء اللي عندهم اختصاص في الشيخوخة، علما أن في المغرب الآن راه عندنا يالاه 9 أطباء اللي متخصصين في طب الشيخوخة، ندعوكم في هذا الباب إلى تدارك هذا الخصاص وتوفير واحد بنية بشرية وكذلك مادية بالمستشفيات للعناية بالشيخوخة.

نرجع إلى المحور الثاني الخاص بالوضعية ديال الأشخاص في وضعية إعاقة.

هاذ الأشخاص، السيد رئيس الحكومة، وضعية الإعاقة لم تكن حاجزا أو مانعا من ابتكارات، من أداء، من تفاعل، هاذ المعاقين تتلقاو عندهم بعض الكفاءات يقل نظيرها عند الأسوياء، أو الأشخاص في وضعية إعاقة باش نكون منضبط مع المصطلح، تتلقاو عندهم كفاءات تتكون يقل أحيانا نظيرها عند الأسوياء، ولذلك يجب العناية بهذه الفئة، واحد العناية خاصة.

الأرقام اللي تتكلم عليها البحث الوطني اللي قامت به الوزارة المعنية أعطت مجموعة الأرقام، أنا فقط نتذكركم بأن هناك بعض الأرقام شي شوية مستفزة، إلى تكلمنا على أن 6.8% من الناس اللي عندهم إعاقة، بمعدل أن كل 4 الأسر كايينة أسرة معنية بالإعاقة، ولهاذ الإعاقة أحيانا تتلقاها من ضعيفة إلى متوسطة إلى عميقة، احنا تنبغيو العناية بكل الأشخاص في وضعية إعاقة، ولكن اللي عندهم إعاقة عميقة خاص العناية بهم أكبر.

ولهذا، السيد رئيس الحكومة، ننوه في هاذ الباب إلى تفعيل البرنامج الوطني للتربية الداجمة اللي أطلقته وزارة التربية الوطنية الآن في إطار تلقي طلبات التكيف بالنسبة للتلاميذ المترشحين والمترشحات لاجتياز الامتحانات الإشهادية، سواء الأحرار منهم ولا المتدربين.

وكذلك تنوه أيضا باتخاذ الإجراءات اللازمة لإنجاح المبادرة الوطنية الموحة لتوظيف 200 منصب، فقط نتمنى أن يرتفع هذا العدد في الميزانية ديال 2020، 200 هاذي كانت في 2019، علما أن معدل البطالة عند الأشخاص في وضعية إعاقة تصل إلى 47.65% وهو أعلى 4 المرات.

احنا بغينا بالمناسبة السيد رئيس الحكومة بغينا هاذ الحد الأقصى ديال التوظيف ديال هاذ الناس خاصو يترفع، ما ييقاش حد أقصى ديال السن، باش يمكن تسمح لهذاك التراكم اللي يتوقع عند هاذ الأشخاص في وضعية إعاقة يمكن يساهموا في المباراة الأولى والثانية والثالثة، كما واقعة الآن بالنسبة للمتعاقدين فذاك الرفع ديال السن ديال 50 سنة، بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة ما يكونش عندهم حد أقصى.

**السيد رئيس الحكومة،**

نحن في فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين، نرى أن إدماج الأشخاص في وضعية إعاقة في مختلف مناحي الحياة ينطلق من توفير تعليم وتكوين مناسب لكل مرحلة من مراحل كما ذكرتم في العرض ديالكم السالف.

ولهذا السيد رئيس الحكومة، فضلا عما ذكرتم من برامج ندعوكم إلى تفعيل مقتضيات القانون الإطار 97.13 وكذلك مقتضيات الفصل 12 من الدستور، اعتماد التوظيف الجهوي، أيضا تفعيل البطاقة ديال المعاق، فعلا كايينة بطاقة فيها مقتضيات، فيها خدمات لا يستفيد منها أحد، إلى حدود علمنا لا يستفيد منها أحد، هاذ البطاقة خاصها تفعل وخاص تفعل الخدمات ديالها.

السيد رئيس الحكومة،

الأدوية الآن أتما قلتو بأن هناك واحد الديموغرافية راه فعلا، ها أتما حتى الآن بالنسبة لسياسة التوظيف، شفت المتقاعدون الحاليون اللي كتوظفو في التربية الوطنية واللي باغيين توظفهم في قطاعات أخرى فيها مشروع هشاشة، مسنون يعيشون هشاشة، لأن التقاعد اللي غادي يكونو كحصلو عليه هو تقاعد لن يمكنهم من القدرة الشرائية، المسنون المغاربة أغلبهم في القطاع غير المهيكل، المسنون المغاربة كم كان بودي سيدي أن أقول لك شيئا يفرحنا جميعا، كم كنت أحلم أن أقول لك على أن الناس المسنين المغاربة يعيشون ظروف إنسانية، أجي نوريهم لك في الأسواق، يعيشون في القطاع غير المهيكل بتجارات اللي مبني عليها هو هذا.

بالنسبة للتكافل العائلي، راه البطالة ما بقاش محمية التكافل العائلي، راه الناس ما كرهنتش، حتى واحد ما كره يهز والديه وعامو وخوالو وجدودو فوق كتافو، ولكن القدرة الشرائية ما كايناش، كاينة البطالة راه هذاك المسن المتقاعد هو اللي يكون معيش عائلات، هذه هي السياسة الاجتماعية لكم السيد رئيس الحكومة.

ولهذا، نحن نطالب منكم أن تصادقوا على اتفاقية 156 ديال منظمة العمل الدولية التي تتكلم عن الأشخاص ذوي المسؤوليات العائلية، وعندما تتكلم عن المسؤوليات العائلية فهي المسؤوليات العائلية ديال الأشخاص ذوي الإعاقات والأشخاص المسنين، وكنت باعة نقول لهم علاش بالنسبة.. اسمح لي السيد الرئيس، 4 دقائق غير ممكنة، 4 دقائق هي حرمان مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل من التعبير عن آرائها، 4 دقائق أشنو هي؟

إذن بالنسبة لكم في التعاقدات الأخيرة حرمتو المعاقين من أنهم في إطار الصفقات اللي عقدتو زولتو لهم بطائق النقل المجاني اللي كانت عندهم..

**السيد الرئيس:**

شكرا، شكرا السيدة الرئيسة.

4 الدقائق هذا هو نصيب المجموعة بالاستناد على ذلك الشيء اللي عندنا في النظام الداخلي.

تفضل السيد رئيس الحكومة المحترم للرد على التعقيبات اللي استمنا إليها في حدود ما تبقى من الوقت.

**السيد رئيس الحكومة:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

أنا أستغرب مما يقوله الأخ الكريم.

القانون الأول ديال الإعاقة صدر في 81/5، القانون الثاني 92/7، كتم في الحكومة 22 سنة، طيب هذه البطاقة علاش ما خرجتوهاش النهار الأول؟ علاش ما درتوش هذه المراكز ديال رعاية المسنين؟ وكون بداو ذيك الساعة وكون احنا دزنا من 30 نوليو 40.

كما لا يفوتنا الإشارة هنا إلى دعم وتشجيع الأشخاص في وضعية إعاقة حاملي المشاريع، كايين ناس في وضعية إعاقة عندهم مشاريع، ولكن كايين واحد الحاجز اللي هو توفير معايير ديال مقرات لهذه المشاريع، نتمناو منكم أنكم ترفعو هاذ المعيار ديال المشاريع من أجل دعمهم ومساعدتهم. شكرا لكم.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل. تفضلي السيدة الرئيسة.

**المستشارة السيدة ثريا لحرش:**

**السيد رئيس الحكومة،**

في الحقيقة بالنسبة لهذا الموضوع..

السيد رئيس الحكومة أكلمكم.

إذن بالنسبة لموضوع المسنين والعناية بالأشخاص المسنين، فأنا لا أتفاجأ لأن سياستكم منسجمة هي سياسة ليبرالية متوحشة، الهدف ديالها هو الاتفاق أقل نفقة في كل القطاعات الاجتماعية بحال التعليم، بحال الصحة، بحال النقل، كل ما هو اجتماعي فأتتم لا تعطونه أية أهمية.

بالنسبة للأشخاص المسنين سيدي راه فيهم الناس أنت حضرت على فئة اللي هي عندها واحد الحاجيات خاصة، واللي فعلا هناك مشكل ديال البنيات التحتية اللي تتقولو بأنها متواجدة و60 مؤسسة اللي كاينة وهي في وضعية محترنة.

بالنسبة كذلك للتأطير فالأشخاص الذين هم يرافقتون ويشغلون في هذه المؤسسات لا يتوفرون على التكوين الخاص بالنسبة للعناية بالأشخاص المسنين، بالنسبة كذلك لكم نعم الوزارة عندها بزاف التراكم تراكم فيما هو شفوي، تراكم فيما هو كتابي، التراكم في الندوات، 283 ندوة هناك المرصد، هناك اللقاءات، هناك (les spots publicitaires).

ولكن على مستوى الواقع، على مستوى العناية الحقيقية ما كاينة حتى حاجة، وخصوصا أنكم تعتبرون أن الشخص المسن هو واحد الشخص اللي عندو حاجتين هي الأكل والشرب.

سياستكم، السيد رئيس الحكومة، ضربت القدرة الشرائية ديال الناس المسنين بإصلاحكم للتقاعد الذي أطال القدرة الشرائية للمتقاعدين، سياستكم الاجتماعية سيدي، هي التي الآن تريد أن تتصرف وتستبيع مدخرات المتقاعدين، واللي هما مازالين كتقتطعو لهم من الأجور ديالهم مع العلم أنهم كانوا كيعطيو الضريبة على الدخل، والآن أتم تستبيعون معاشاتهم بدون حكمة، لأنه يتطلب أن يكون هناك حكمة ويكون، إذا كنتم باغيين تقبسو هذه المدخرات ديال المتقاعدين أنكم تتشاورو مع الهيئات المنتخبة التي تمثل هذه الفئة.

بالنسبة لذوي الإعاقة، أنا كنتغرب ذلك الشي اللي قلت كلو أوليات، لأول مرة كيكون عندنا تكييف الامتحانات الإشهادية بشكل واسع، لأول مرة في تاريخ المغرب، لأول مرة عندنا البرنامج الوطني ديال التربية الداجمة، لأول مرة عندنا المباراة الموحدة لذوي الإعاقة، هاذي راه أمور ماشي كلام، شكون اللي قال كنتكلمو، ماشي كلام هذا عمل وإنتاج، دبا 200 غادي يتوظفون، الآن هذه خاص بهذا من غير هاذيك 7%، إذن هاذ النقطة الأولى.

النقطة الثانية الله يجازيكم بخير، أطر الأكاديميات أنما كتعرفو، أنما عارفين بأن احنا مقبلين على ذلك الشي ديال التقاعد، على الصندوق الموحد ديال التقاعد، وأن غادين باش يكون موحد، وبالتالي فليس هناك هشاشة بالنسبة لأطر الأكاديميات، وعرف بأن الإصلاح ضروري حالا ومستقبلا، هاذو ما يجيو للتقاعد حتى يكونو صافي الحمد لله تعالج الأمور وتصواب. شكرا جزيلًا.

**السيد الرئيس:**

اتمى الوقت، السيد الرئيس.

شكرا السيد رئيس الحكومة.

شكرا لكم جميعا على المساهمة ديالكم.

رفعت الجلسة.

الآن أقول، ما قلته ليس كلاما، هو عمل وأنا قلت لكم فين كاين المركز، ومشيو شوفوه وجيو، ونحي ثاني ونذاكرو، هذه النقطة الأولى. النقطة الثانية أنا أعتذر الآباء المغاربة لا يزالون يعتنون بأبائهم وأمهاتهم بل وجداتهم، ولكن احنا خاصنا العناية تجي حتى من البرلمان، أنا أطلب المصادقة على مشروع القانون ديال التغطية للوالدين اللي غادي يعني على الأقل من 100 حتى ل 150000 شخص كلهم مسنين.

أنا أقول أيضا، يجب عدم تبخيس جهود الذين يشتغلون لا في الجمعيات ولا في مراكز الرعاية الاجتماعية بالكثرة وهم بالآلاف ويشغلون في كثير منهم بتطوع، يجب أن نثمن مجهوداتهم ماشي نبخسوهم تقول لهم ما كيديروش، كاين مراكز الرعاية الاجتماعية اللي كتححتاج لتطوير، ذلك الشي علاش درنا جيل جديد من المراكز الخاصة بالمسنين، بمعايير عالية جدا، اللي مشى ما شفهاش ماخصوش كاع يهضر عليها، صحيح كاين مراكز أخرى تحتاج إلى تطوير.